

التهديد البحري الإيراني والصراع في اليمن

ترجمات أبعاد

أكتوبر2026

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

التهديد البحري الإيراني والصراع في اليمن

أقمار صناعية روسية تساعد حلفاء إيران على استهداف السعودية، بحسب بيانات وإفادات مسؤولين

الحوثيون أمام تهديد متزايد بقطع خطوط إمدادهم عبر الساحل اليمني

حرب اليمن ليست مشكلة السعودية وحدها، بل مشكلة الخليج أيضًا

لماذا عادت السعودية إلى الحرب في اليمن؟

التصعيد الأخير بين السعودية والحوثيين: مرحلة مختلفة ومخاطر أكبر

تفادي الدخول في حرب طويلة جديدة في اليمن

الصراع في اليمن والبحر الأحمر

abaadstudies

www.abaadstudies.org

التهديد البحري الإيراني والصراع في اليمن

جان كاساب أوغلو



الملخص التنفيذي

- إيران والحوثيون يهددون الكابلات البحرية. رغم أن قدرات إيران والحوثيين في هذا المجال لم تثبت بعد، فإن استهداف الكابلات البحرية في البحر الأحمر قد تترتب عليه تداعيات تتجاوز مضيق هرمز بكثير.

- استهداف غرف المحركات يصعّد الحملة الإيرانية ضد الملاحة البحرية. قد تؤدي مساعي طهران لتعطيل حركة السفن العابرة للممرات البحرية في المنطقة إلى تقييد تدفقات الطاقة، من دون الحاجة إلى إغلاق مضيق هرمز.

- الأزمة في اليمن تتفاقم. تنطوي الهجمات الحوثية المتواصلة على مخاطر إلحاق مزيد من الأضرار الاقتصادية، واستدراج أطراف إقليمية إضافية إلى الصراع المتقلب في اليمن.

١. تنامي التهديد الإيراني والحوثي للكابلات البحرية

باتت الخطط التصعيدية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لمواجهة الجيش الأمريكي تتجاوز استهداف تدفقات النفط، لتشمل تهديد الاتصالات الرقمية العالمية. وقال مسؤولون أمنيون إيرانيون كبار، الأسبوع الماضي، إن طهران تعتزم استهداف الكابلات البحرية في الشرق الأوسط إذا استأنفت القوات الأمريكية أو الإسرائيلية ضرباتها على إيران. وقد يؤدي قطع عدد من هذه الكابلات إلى تعطيل خدمات الإنترنت والأنشطة المالية والتجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية في أنحاء المنطقة والعالم. وفي حال قطع هذه الوصلات البحرية، فقد تتأخر أعمال إصلاحها بسبب مخاطر الحرب وارتفاع تكاليف التأمين وصعوبة الحصول على تصاريح الوصول.

ولم تعلن القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني حتى الآن عن خطط لاستهداف الكابلات الممتدة في قاع البحر الأحمر. غير أن هذا الممر البحري قد يشكل هدفًا بالغ الأهمية لطهران، ولا سيما إذا أسهم الحوثيون، حلفاء إيران في اليمن، في هذه الجهود. فالبحر الأحمر، الذي يربط بين أوروبا وشرق أفريقيا وآسيا، تمر عبره شبكة من الكابلات البحرية تستوعب نحو ٩٠ في المئة من سعة الاتصالات بين أوروبا وآسيا، وما يعادل ٣ في المئة من الطلب العالمي على سعة نقل البيانات الدولية.

ولم تتردد طهران في استهداف البنية التحتية الرقمية في المنطقة خلال الأشهر الأخيرة. ففي مارس من العام الجاري، أصابت ضربات إيرانية منشأتين تابعتين لخدمات أمازون ويب (AWS) في الإمارات العربية المتحدة، كما ألحقت أضرارًا بالبنية التحتية بالقرب من مبنى آخر تابع للشركة في البحرين. كذلك، حدد الحرس الثوري الإيراني (IRGC) شركات مايكروسوفت وغوغل وآبل وإنفيديا بوصفها أهدافًا محتملة في المستقبل. وفي هذا السياق، تبرز خطط مايكروسوفت لاستثمار أكثر من ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ في شبكات الاتصال بالشرق الأوسط، الحاجة إلى توفير مسارات وقدرات احتياطية لحماية مشروعات الذكاء الاصطناعي المتنامية في دول الخليج العربية.

وتوضح ضربات حوثية سابقة كيف يمكن للهجمات على الملاحة أن تضر بالبنية التحتية الرقمية في قاع البحر. ففي ١٨ فبراير ٢٠٢٤، أطلق الحوثيون صاروخًا أصاب سفينة البضائع السائبة «روبيمار» (Rubymar MV)، التي ترفع علم بليز، ما اضطر طاقمها إلى مغادرتها. وظلت السفينة تنجرف بعد ذلك إلى أن غرقت في أوائل مارس ٢٠٢٤.

وأفادت تقارير بأن المرساة التي كانت السفينة تجرّها خلفها قطعت ثلاثة كابلات اتصالات في البحر الأحمر، ما عطّل الاتصالات في أجزاء من آسيا وأفريقيا وأوروبا، واستلزم إصلاحات مكلفة استغرقت أشهرًا. وبحلول نهاية فبراير ٢٠٢٤، كانت الاتصالات داخل الشرق الأوسط وعبره قد تدهورت بشدة نتيجة لذلك. ولا يحتاج الحوثيون إلى قدرات متطورة في حرب قاع البحر لإلحاق الضرر بالبنية التحتية للاتصالات في المنطقة وكشف مواطن الضعف في الاقتصاد العالمي.

ويتطلب تقييم التهديدات التي أطلقها الحرس الثوري مؤخرًا بشأن الكابلات البحرية دراسة قدراته في مجال الحرب تحت سطح البحر. وفي هذا السياق، تستحق ترسانته المتنامية من الوسائط البحرية العاملة تحت الماء اهتمامًا خاصًا. وتُظهر مركبة «نذير-١»، وهي مركبة غاطسة غير مأهولة كبيرة الحجم تعمل بنظام دفع يجمع بين الديزل والكهرباء، وكُشف عنها عام ٢٠٢٠، توجه الحرس الثوري نحو تطوير قدرات تتيح فترات تشغيل أطول وحمولات أكبر، ربما لاستخدامها في حرب الألغام البحرية.

لكن نجاح برنامج «نذير-١» لا يزال محل نقاش، إذ ربما لم تدخل المركبة مرحلة الإنتاج المتسلسل أصلًا. وتشير مركبة «نذير-٥»، التي كُشف عنها لاحقًا، إلى استمرار الحرس الثوري في تجاربه، رغم أن طبيعة مهمتها لا تزال غير واضحة بسبب محدودية المعلومات الاستخباراتية المتاحة من المصادر المفتوحة. وتشمل المهام المحتملة لهذه المركبة الأحدث، والتي لم تثبت بعد، الحرب البحرية وجمع المعلومات الاستخباراتية وزرع الألغام وتنفيذ هجمات مسلحة. كما عرضت إيران منظومة أصغر تجمع بين خصائص المسيّرات الغاطسة والطوربيدات، ويمكن تشغيلها من غواصات الحرس الثوري الصغيرة، ما يشير إلى اهتمام طهران بتطوير أسلحة هجومية غير مأهولة ومنخفضة التكلفة نسبيًا.

ولا يقتصر التهديد الإيراني تحت سطح البحر على المنظومات غير المأهولة. فالمركبة «سابحات-١٥»، التي صممها مركز أصفهان للأبحاث تحت الماء، ثنائية المقاعد ومجهزة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، يمكن استخدامها في عمليات التخريب البحري. وتشير تقارير إلى أن البحرية الإيرانية النظامية وبحرية الحرس الثوري اختبرتا هذه المركبة. وقد تتيح قدراتها في الاستطلاع الساحلي وزرع الألغام ونقل الغواصين القتاليين تنفيذ عمليات تستهدف البنية التحتية تحت الماء، بما في ذلك الكابلات البحرية.

وحتى الآن، لا توجد هجمات موثقة علنًا على الكابلات البحرية تثبت امتلاك طهران هذه القدرة. غير أن عدم ثبوت استخدامها لا يعني بالضرورة انتفاء التهديد. ومن ثم، ينبغي إيلاء منصات العمليات الخاصة المأهولة اهتمامًا مماثلًا للاهتمام الموجّه إلى برامج إيران المتنامية لتطوير المسيّرات الغاطسة.

وقد أدت متطلبات التصاريح والتوترات في أنحاء المنطقة إلى تركيز الكابلات المارة تحت مضيق هرمز في المياه العُمانية. وعرّض هذا التركيز عددًا من الكابلات المهمة للتهديدات الإيرانية، بما فيها كابل أفريقيا–آسيا–أوروبا ١، وشبكة «فلاج ألكاتيل–لوسنت» البصرية، وشبكة «غلف بريدج إنترناشيونال». ومن الناحية التقنية، تكتسب الكابلات الواقعة تحت مضيق هرمز أهمية إقليمية في المقام الأول. أما خطوط نقل البيانات التي تربط أوروبا وآسيا فتمر في معظمها تحت البحر الأحمر، على بُعد مئات الأميال من هرمز، ما يحد من تعرضها المباشر للقتال الدائر هناك.

وعلاوة على ذلك، يتوقف أثر أي محاولات تخريب إيرانية على توافر كابلات بديلة وعلى سعة الوصلات البرية التي يستطيع المشغلون استخدامها. فالبحرين والكويت وقطر تتصل بالعالم الخارجي عبر السعودية، كما تتصل الكويت عبر العراق. ولدى الإمارات وصلات برية ومحطات إنزال للكابلات البحرية تتركز في الفجيرة، خارج مضيق هرمز وعلى خليج عُمان. أما السعودية فلديها عدد قليل من محطات إنزال الكابلات على الخليج، وتتوفر معظم سعتها الدولية لنقل البيانات عبر ساحلها على البحر الأحمر. ولا تعتمد أي دولة خليجية اعتمادًا حصريًا على الكابلات البحرية. لكن البدائل البرية لهذه الوصلات قد تفتقر إلى السعة الكافية، وتظل عرضة للأعمال القتالية. وحددت أبحاث نُشرت عام ٢٠٢٤ مضيق باب المندب، وهو ممر بحري حيوي بعرض ٢٠ ميلًا يفصل اليمن في شبه الجزيرة العربية عن القرن الأفريقي، بوصفه ممرًا ضيقًا ذا أهمية عالمية للخدمات الرقمية. وتحمل الكابلات المارة تحت هذا المضيق ما يُقدَّر بنحو ٩٠ في المئة من السعة بين أوروبا وآسيا، وتظل مهمة لحركة الإنترنت العالمية.

ولهذا يمكن للحوثيين، وكلاء إيران، أن يؤدوا دورًا أساسيًا في جهود الحرس الثوري المحتملة لخوض حرب تحت مستوى سطح البحر. فالتهديد الحوثي تحت الماء يرتبط مباشرة بالإمدادات الإيرانية. ففي يناير ٢٠٢٤، اعترض خفر السواحل الأمريكي شحنة أسلحة إيرانية متجهة إلى اليمن، تضمنت مكونات لمركبات سطحية وغاطسة غير مأهولة. وفي منتصف فبراير ٢٠٢٤، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أنها ضربت في اليوم السابق مركبة حوثية غير مأهولة تعمل تحت الماء، في أول استخدام مرصود من جانب الحوثيين لمنظومة كهذه منذ بدء الحملة البحرية ضد الجماعة في أكتوبر ٢٠٢٣. واحتوت شحنات إيرانية جرى اعتراضها لاحقًا على مكونات لمسيّرات غاطسة وسطحية، ما يدعم القول بوجود صلة بين الحرس الثوري والحوثيين في مجال الإمداد.

وتدل هذه المؤشرات المستمدة من المصادر المفتوحة على أن إيران تتبنى تصورًا لافتًا لبناء قوة تحت الماء، يتمحور حول الغواصات الروبوتية والصغيرة، وكذلك مركبات نقل الغواصين لأغراض الاستطلاع الساحلي وزرع الألغام والعمليات الخاصة، إلى جانب الصواريخ المضادة للسفن والمسيّرات. وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى تنامي تهديد غير متكافئ تحت الماء في الخليج والبحر الأحمر. ولا يُعرف مدى قدرة الحرس الثوري أو الحوثيين على تحديد مواقع كابلات قاع البحر وتعطيلها بصورة موثوقة. ومع ذلك، فإن سيناريو يمس الاتصالات البحرية للمنطقة، حتى إن كان متوسط الاحتمال، نظرًا إلى شدة تأثيره، ينطوي على مخاطر تصعيد خطيرة قد تمتد تداعياتها إلى المستوى العالمي.

٢. تحوّل في التكتيكات الإيرانية المضادة للسفن نحو استهداف غرف المحركات

تتصاعد الحملة البحرية للحرس الثوري في الخليج، ما يضع تدفقات الطاقة الإقليمية تحت ضغوط متزايدة. وكان شهر أكتوبر الأسوأ من حيث عدد الهجمات التي استهدفت الملاحة التجارية في محيط مضيق هرمز. وبحلول ٢٣ أكتوبر، كانت المنظمة البحرية الدولية قد سجلت ١٢٠ حادثة في مضيق هرمز ومنطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع الحرب، فيما أفادت وكالة رويترز بتضرر أكثر من ٣٠ ناقلة نفط خام عملاقة خلال العملياتلقتالية الأخيرة، من بينها ١١ ناقلة خلال أكتوبر.

وسجلت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية (UKMTO) حصيلة أعلى، إذ رصدت ١٣٥ حادثة مرتبطة بالصراع حتى ١٦ أكتوبر، وإن كانت الطبيعة الطوعية وغير المكتملة لعمليات الإبلاغ تحد من موثوقية هذه الأرقام. ففي بعض الحالات، قد تواصل السفن المستهدفة رحلاتها من دون الإبلاغ عن تعرضها للهجوم، لأسباب متعددة، يُقال إن من بينها إبرام صفقات فدية مشبوهة. كما تُظهر بيانات الهيئة ارتفاعًا حادًا في حجم الأضرار التي لحقت بالسفن. وتعكس هذه الإحصاءات تفاقم انعدام الأمن في المنطقة، في وقت تسعى فيه إيران، من خلال حملتها المتصاعدة ضد السفن، إلى إبقاء أسواق الطاقة العالمية تحت الضغط عبر مواصلة الاضطرابات البحرية.

وخلال الأسبوعين الأولين من أكتوبر ٢٠٢٦، نفذ الحرس الثوري ما لا يقل عن ٢٣ هجومًا مسجلًا استهدف سفنًا في مضيق هرمز أو بالقرب منه، استخدمت في كثير منها الصواريخ والمسيّرات. وأصاب ما لا يقل عن خمسة من هذه الهجمات غرف محركات السفن، مقارنة بعدم تسجيل أي هجوم من هذا النوع خلال سبتمبر. ويمكن أن تؤدي الضربات التي تستهدف غرف المحركات إلى اندلاع حرائق وتعطيل أنظمة الطاقة والدفع، فضلًا عن إجبار السفن على الخضوع لإصلاحات مكلفة قد تستغرق أشهرًا.

ولا تقتصر التداعيات الاستراتيجية لاستهداف غرف المحركات على السفن المتضررة وحدها. فكل سفينة تخرج من الخدمة نتيجة هجوم إيراني تزيد الضغوط على سوق النقل البحري، الذي يعاني أصلًا محدودية الطاقة الاستيعابية المتاحة. ولا تحتاج إيران إلى إغلاق مضيق هرمز بالكامل لتعطيل إمدادات الطاقة العالمية؛ إذ يمكن للاستهداف المتواصل لأسطول ناقلات النفط ومنتجات الطاقة أن يفرض أعباءً اقتصادية كبيرة في حد ذاته.

وتشير تقديرات خبراء إلى أن الحرس الثوري يستخدم، على الأرجح، التوجيه بالأشعة تحت الحمراء في المرحلة النهائية من تنفيذ هذه الضربات على غرف المحركات، ما يتيح للأسلحة تتبع أهدافها استنادًا إلى بصماتها الحرارية. وربما تستخدم الجمهورية الإسلامية أيضًا مسيّرات ذات محركات نفاثة ومجهزة بأنظمة توجيه بالأشعة تحت الحمراء. وقد عرضت وسائل إعلام مرتبطة بالنظام ما وصفته بأنه استخدام قتالي للمسيّرة النفاثة «شاهد-٢٣٨» ضد مواقع أمريكية. ويُقال إن مدى هذه المسيّرة يصل إلى ١,٢٤٠ ميلًا، وإن بعض نسخها مجهز بأنظمة توجيه بالأشعة تحت الحمراء أو بالتوجيه البصري. وتشير هذه التجهيزات إلى احتمال استخدام إيران «شاهد-٢٣٨» في استهداف السفن، إلا أنه لم يتأكد حتى الآن استخدامها ضد ناقلات النفط أو مشاركتها في الهجمات التي استهدفت غرف المحركات.

ولا يزال التساؤل قائمًا بشأن مدى إمكانية استمرار الملاحة التجارية بصورة مجدية في ظل تواصل الهجمات. وأيًا تكن الأسلحة التي تستخدمها إيران لاستهداف غرف المحركات، فإن إخراج السفن من الخدمة لفترات طويلة يتيح للحرس الثوري فرض أعباء على الدول الغربية تتجاوز نطاق المواجهة العسكرية المباشرة. ولذلك، فإن إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا يتطلب أكثر من مجرد ضمان بقاء ممر صالح للملاحة؛ بل يستلزم الحد من الأضرار، والحفاظ على القدرة التشغيلية لأسطول النقل البحري، واستعادة الثقة بقدرة السفن على إتمام رحلاتها بأمان.

٣. تقييم الصراع في اليمن

تترتب على اتساع الحرب في اليمن تداعيات عسكرية واقتصادية تتجاوز حدود البلاد بكثير. ففي ٢٦ أكتوبر، زعم متحدثون باسم الحوثيين أن الجماعة استهدفت محطات ضخ على خط الأنابيب السعودي شرق–غرب، ومطار الملك خالد الدولي في الرياض. ولم تؤكد السلطات السعودية هذه المزاعم على الفور.

وفي المقابل، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية دعمًا للحكومة المركزية اليمنية أنه اعترض صواريخ ومسيّرات فوق الرياض. ويستهدف التحالف حاليًا منصات إطلاق صواريخ حوثية ومنشآت عسكرية تحت الأرض في اليمن، ساعدت إيران في بنائها وضمان استمرار تشغيلها. وتبرز عمليات الإطلاق المستمرة صعوبة إضعاف ترسانة الحوثيين، التي تعززها منصات صواريخ متحركة ومنشآت تحت الأرض. وقد يؤدي تصاعد حرب الصواريخ والمسيّرات على السعودية، إلى جانب تنامي متطلبات الاعتراض، إلى الضغط في نهاية المطاف على مخزونات الذخائر الاعتراضية لمنظومات الدفاع الجوي والصاروخي في البلاد.

وفي الأثناء، تتفاقم معاناة المدنيين في مدينة تعز اليمنية، مع اشتداد القتال والقيود الحوثية على طرق الإمداد، ما يفاقم النقص الحاد القائم أصلًا في الغذاء والمياه والوقود والأدوية. وقال مسؤولون عسكريون يمنيون إن غارات للتحالف أصابت فندق سوفيتيل المهجور شرقي المدينة. وقد استخدم الحوثيون المبنى مركزًا للقيادة والسيطرة، وحصنوه بمدرعات ثقيلة ومدفعية.

وباتت الأعباء الاقتصادية للحرب في اليمن أكثر وضوحًا في أنحاء المنطقة. فبين ٨ و ٢٥ أكتوبر، طالت الإلغاءات ٨٦ في المئة من الرحلات المجدولة في مطار الرياض الرئيسي، بينما تجاوز عدد الرحلات الملغاة على مستوى المملكة ٧,٨٠٠ رحلة. ويمكن للضربات المتكررة وحالة الشك بشأن وقوع هجمات إضافية أن تعطّلا بشدة حركة النقل المدني، حتى عندما تنجو البنية التحتية للمطار من دمار دائم.

كما يدفع اتساع نطاق الصراع دولًا أخرى إلى الانخراط بصورة أعمق في الأزمة. ففي ٢٦ أكتوبر، وافق البرلمان المصري على حزمة دعم دفاعي للسعودية، رغم أن الرياض لم تطلب رسميًا إرسال قوات مصرية. ويتيح قرار القاهرة خيارات إضافية لمساعدة المملكة، لكنه لا يعني أن نشر قوات بات وشيكًا.

ومع احتدام الصراع، ينصبّ السؤال المحوري أمام المحللين وصنّاع القرار على ما إذا كان الضغط العسكري على الحوثيين قادرًا على خفض معدلات إطلاقهم للصواريخ والمسيّرات قبل أن تؤدي الاضطرابات المستمرة إلى تعميق الخسائر الاقتصادية السعودية وجرّ أطراف إقليمية أخرى إلى مزيد من الانخراط في الحرب.

https://www.hudson.org/national-security-defense/irans-maritime-threat-conflict-yemen-can-kasapoglu

أقمار صناعية روسية تساعد حلفاء إيران على استهداف السعودية، بحسب بيانات وإفادات مسؤولين

سارة الديب وسامي مجدي



نفذت ميليشيات مدعومة من إيران، الشهر الماضي، ضربة دقيقة استهدفت محطات ضخ على أحد أهم خطوط أنابيب النفط في السعودية. وبعد أيام، أصاب هجوم آخر قاعدة جوية عسكرية سعودية، وألحق أضرارًا بمقاتلة إيطالية.

وكان لما جرى في الأجواء فوق هذه المواقع دور حاسم في نجاح الضربات؛ إذ حلّقت مجموعة من أقمار التجسس الروسية فوق خط الأنابيب والقاعدة الجوية، وجمعت معلومات استخباراتية على مدى عدة أيام سبقت الهجمات.

وقالت شركة خاصة متخصصة في الاستخبارات الجغرافية المكانية إنها فحصت ٤٠ هجومًا بالصواريخ والمسيّرات، نفذها المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن وميليشيات في العراق ضد السعودية، خلال الفترة الممتدة من ١ يوليو إلى ١٩ أكتوبر. وفي كل حالة، رصدت الشركة النمط نفسه: أقمار صناعية روسية حكومية وعسكرية حلّقت فوق المناطق المستهدفة على مدى أيام قبل الهجمات وبعدها.

وقال نواف عبيد، مؤسس شركة «أورورا للاستخبارات الجغرافية والإشارية» (AURORAH Geo-signal Intelligence)، ومقرها جنيف: «ما وجدناه هو تطابق بنسبة ١٠٠ في المئة بين أنشطة الأقمار الصناعية والضربات».

وتوضح النتائج الكيفية التي يُعتقد أن روسيا تساعد بها إيران وحلفاءها في المنطقة على استهداف البنية التحتية النفطية والعسكرية السعودية، في هجمات أسهمت في رفع أسعار الطاقة العالمية.

وقال ثلاثة مسؤولين، أحدهم سعودي وآخر من القيادات العليا للحوثيين، إلى جانب محلل استخباراتي في القطاع الخاص، لوكالة أسوشيتد برس إن الحوثيين وحلفاء آخرين لإيران استفادوا من معلومات استخباراتية روسية، وكذلك من قدرات صينية. وبحسب ما توصلت إليه الوكالة، تولى مستشارون إيرانيون في الميدان تحليل المعلومات الاستخباراتية ونقلها إلى حلفائهم.

وقال نائب وزير الخارجية السعودي للدبلوماسية العامة، رائد قرملي، للصحفيين الأسبوع الماضي إن إيران والحوثيين يتلقون معلومات استخباراتية من «جهات في روسيا والصين، بل ومن جهات تجارية أحيانًا».

وأضاف: «نناقش هذه المسائل بانتظام مع الصين وروسيا، وسنواصل ذلك».

ولم يقدم مسؤولون روس تعليقًا فوريًا عندما سُئلوا عن هذه المزاعم، بما فيها نتائج شركة أورورا.

وترتبط روسيا وإيران بترتيبات تعاون عسكري قديمة، تشمل نقل تكنولوجيا المسيّرات. ورغم أن روسيا لم تشارك مباشرة في الحروب الدائرة بالمنطقة، فقد قال مسؤولون أمريكيون وأوروبيون إنها تبادلت معلومات استخباراتية مع إيران.

جماعات مدعومة من إيران تمكنت من تنفيذ ضربات بالغة الدقة

في صباح ١٠ سبتمبر، أصابت ضربات متعددة بمسيّرات انطلقت من العراق ثلاث محطات ضخ حيوية على خط الأنابيب السعودي شرق–غرب، ما أدى فورًا إلى انقطاع تدفق النفط. وقد شكّل هذا الخط، الذي يمتد عبر المملكة بطول ١,٢٠٠ كيلومتر، أي ٧٤٦ ميلًا، مسارًا بديلًا حيويًا لإيصال خامها إلى الأسواق في ظل الهجمات الإيرانية على الملاحة في مضيق هرمز.

وقال عبيد، وهو زميل في قسم دراسات الحرب بكلية كينغز كوليدج، وعمل أيضًا مستشارًا لعدد من المسؤولين السعوديين بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٦، إن محطات الضخ ضرورية لدفع النفط عبر خط الأنابيب، الذي يصعد إلى ارتفاع يزيد على ١,١٠٠ متر، أي ٣,٦٠٨ أقدام، في مساره من شرق السعودية عبر هضبة نجد، ثم يهبط مجددًا إلى ساحل المملكة الغربي على البحر الأحمر.

وقال: «هذه هي المواقع التي قررت الميليشيات المنطلقة من العراق ضربها».

وبدءًا من يوليو، رصدت شركته تركّز ١١ قمرًا صناعيًا روسيًا من سلسلة «كوزموس ٢٦٠٠» على تلك الأجزاء الثلاثة من خط الأنابيب. وأضاف أن عدد مرات المرور فوقها ازداد في الأسابيع التي سبقت الهجمات، وفي الساعات المحيطة بتنفيذ الضربات، بما يُظهر عمليات استطلاع قبلها وبعدها.

وبعد أسبوع، استُهدفت قاعدة الملك فهد الجوية في الطائف بالسعودية بعدة مقذوفات أطلقها الحوثيون المدعومون من إيران. وبحسب وزارة الدفاع الإيطالية، تضررت طائرة «يوروفايتر تايفون» تابعة للقوات الجوية الإيطالية، إلى جانب حظائر في القاعدة. وللجيش الإيطالي معدات وقوات منتشرة في السعودية منذ سنوات، في إطار حملات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق وسوريا.

وفي الحالتين، رصدت شركة عبيد زيادة بنسبة ٥٠ في المئة في عدد الأقمار الصناعية الروسية التي مرت فوق الأهداف خلال فترة امتدت ٧٢ ساعة قبل الضربات وبعدها، مقارنة بشهر يوليو.

وقال عبيد إن اللافت في هجوم الطائف أنه أصاب بدقة الطائرة الحربية الإيطالية، لا الطائرات السعودية المتمركزة في القاعدة نفسها، ما يشير إلى «دعم استخباراتي بالغ الدقة لا يمتلكه الحوثيون والإيرانيون ببساطة».

وكان الحوثيون قد حذروا القوى الأجنبية من مساعدة السعودية.

نمط واضح لتحركات الأقمار الصناعية

قال عبيد إن أورورا استخدمت معلومات مفتوحة المصدر ومصادر استخباراتية أخرى لتحديد ٧٢ قمر استطلاع روسيًا من بين أكثر من ١١,٠٠٠ مركبة فضائية تدور حول الأرض. ثم تتبعت الشركة مساراتها ومناوراتها، وقارنتها بالنشاط العسكري على الأرض.

وأوضح أن الشركة لم تعترض عمليات نقل فعلية للمعلومات الاستخباراتية إلى إيران أو حلفائها. لكنها أثبتت وجود نمط واضح في مواقع الأقمار الصناعية الروسية ونشاطها الاستطلاعي حول أهداف استراتيجية قبيل الضربات، بما يشير، بحسب قوله، إلى جمع معلومات استخباراتية ونقلها ليستخدمها الحوثيون والميليشيات العراقية في الاستهداف.

وقال عبيد إن الأنماط نفسها في تحركات الأقمار الصناعية ظهرت أيضًا بالتزامن مع ضربات إيرانية على قواعد أمريكية في الشرق الأوسط خلال الحرب الأمريكية الإيرانية التي بدأت في فبراير.

وأضاف: «هذا هو التحول الجوهري في ميزان القوى العسكري الإقليمي: أصبحت المنظومة الاستخباراتية التي تقف وراء السلاح تضاهي السلاح نفسه أهمية».

وقال آدم مارش، نائب رئيس الحلول التقنية في شركة «ليولابز» المتخصصة في الاستخبارات المدارية ومقرها كاليفورنيا، إن حشد الأقمار الصناعية أمر متوقع لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. وأضاف أن الروس يستطيعون إنكار قيامهم بذلك، لكنه أشار إلى أن المتاح لا يتجاوز سياسة عامة، من دون جهة تنظيمية، متسائلًا: «كيف يمكن منع أي طرف؟».

معلومات الأقمار الصناعية ساعدت الحوثيين أيضًا في القتال داخل اليمن

قال مسؤول مطلع على التحقيقات السعودية في الهجمات الأخيرة إن المعلومات الاستخباراتية أظهرت أن أقمارًا صناعية روسية ساعدت الحوثيين والميليشيات العراقية على ضرب أهداف حساسة، بما فيها محطات الضخ على خط الأنابيب شرق–غرب. وتحدث المسؤول شريطة عدم الكشف عن هويته، لأنه غير مخول بالتحدث إلى الصحفيين.

وقال المسؤول إن الأقمار الصناعية ساعدت أيضًا في تنفيذ ضربات شنتها إيران في مارس على قاعدة الأمير سلطان الجوية بالسعودية، حيث تضررت طائرة استطلاع أمريكية بشدة، وعلى وحدة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية داخل مجمع السفارة الأمريكية في الرياض.

وأضاف أن التحقيقات كشفت أن الصواريخ والمسيّرات التي استخدمها الحوثيون في ضرباتهم تضمنت مكونات روسية وصينية الصنع.

وبحسب عبيد وقيادي حوثي، ساعدت المعلومات الاستخباراتية المستمدة من الأقمار الصناعية الروسية الحوثيين أيضًا على إحراز تقدم كبير ضد خصوم مدعومين من السعودية في الحرب الأهلية اليمنية.

وقال عبيد إن أورورا رصدت تشكيلات من الأقمار الصناعية فوق أهداف مرتبطة بضربة حوثية في ١٥ أكتوبر على القصر الرئاسي في مدينة عدن الساحلية جنوبي اليمن، ومركز قيادة قريب يستخدمه التحالف الذي تقوده السعودية، وكذلك بضربة على مركز تجنيد حكومي في محافظة شبوة أسفرت عن مقتل ٧٥ مجندًا جديدًا.

وقال قيادي حوثي كبير لأسوشيتد برس إن مستشارين إيرانيين ميدانيين في اليمن يزودون المتمردين ببيانات تستند إلى معلومات استخباراتية من الأقمار الصناعية الروسية، للمساعدة في تحديد الأهداف. وتحدث القيادي شريطة عدم الكشف عن هويته لمناقشة الدور السري للمستشارين.

وقال مزاحم السلوم، وهو محلل أمني تابع الجماعات المدعومة من إيران على مدى نحو عقد ويدير حاليًا شركة استخبارات خاصة، إن المستشارين يستخدمون معلومات أقمار التجسس الروسية لتزويد الإيرانيين بقوائم أهداف ومعلومات عملياتية.

وقال القيادي الحوثي أيضًا إن الإيرانيين زودوا المتمردين بمعدات أكثر تقدمًا، تشمل أنظمة لتوجيه المسيّرات ومساعدة الصواريخ على تفادي الدفاعات الجوية.

وأضاف أن هذه المعدات طوّرها الإيرانيون، أو اشتروها تجاريًا، أو قدمتها روسيا والصين، لكنه لا يعلم ما إذا كانت الدولتان على علم باستخدامها في حرب اليمن.

https://apnews.com/article/0989403fb38ccd9d7c9ad11a16e28d24

الحوثيون أمام تهديد متزايد بقطع خطوط إمدادهم عبر الساحل اليمني

هيئة التحرير



أطلقت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا (IRG) عملية «فجر اليمن» على جميع الجبهات، بدعم يبدو كبيرًا من حلفائها. ويأتي هجومها المضاد بعدما حققت القوات الحوثية اختراقًا باتجاه الجنوب على امتداد ساحل تهامة الشهر الماضي، وسيطرت على المخا ووذباب، ثم جزيرة ميون «بريم» وشبه جزيرة رأس منهلي، وهو ما قد يكون أدى إلى تمددها بما يتجاوز قدرتها على تأمين مواقعها. وأعلن رئيس الحكومة المعترف بها دوليًا، رشاد العليمي، أن هدف عملية «فجر اليمن» هو استعادة العاصمة صنعاء وإنهاء التمرد الحوثي.

وخلال الأيام الأخيرة، واجهت قوات الحكومة المعترف بها دوليًا هجمات عنيفة من القوات الحوثية التي تحاول تشديد حصارها على تعز، بعدما فشلت على مدى سنوات في السيطرة على المدينة. وتقر مصادر حكومية بأن الحوثيين سيطروا على بعض المناطق، لكنهم لم يتمكنوا من قطع الطريق الذي يربط تعز بعدن. كما واجهوا مقاومة شرسة، ليس من الوحدات النظامية التابعة للحكومة فحسب، بل أيضًا من عناصر محلية وسكان لا تربطهم بالحوثيين صلات قبلية أو دينية.

ولا ينبغي الاستهانة بالمقاومة المحلية في اليمن، حيث تحتفظ كل أسرة، عادةً، حتى في أوقات السلم، بترسانة كبيرة من الأسلحة الآلية. ولم يتمكن الحوثيون من تثبيت مكاسبهم حول تعز، كما لم يحرزوا تقدمًا يُذكر على الجبهات الأخرى.

وقد أسفر الهجوم الحكومي المضاد على ساحل تهامة حتى الآن عن استعادة مهبط الطائرات في ذوباب والوصول إلى الطريق الساحلي N2، ما أدى إلى قطع الاتصال بالقوات الحوثية الموجودة جنوبًا في جزيرة ميون، وبأي وجود متبقٍ لها في شبه جزيرة رأس منهلي. وتقول مصادر حكومية إن الهدف المباشر التالي هو استعادة مدينة ذوباب الساحلية. لكن، انسجامًا مع الهدف الذي حدده الرئيس العليمي، ستسعى الحكومة إلى استعادة المخا أولًا ثم الحديدة، في خطوة من شأنها حرمان الحوثيين من القدرة على إدخال الواردات بحرًا.



وستكون القوة الجوية عنصرًا أساسيًا للنجاح على جبهة ساحل تهامة، حيث تتكون التضاريس من أراضٍ منخفضة مكشوفة تغطيها شجيرات متناثرة، ولا يوجد سوى محور رئيسي واحد للمواصلات بين الشمال والجنوب: الطريق N2 المستوي والمستقيم، الذي يمثل هدفًا مثاليًا لطياري الإسناد الجوي القريب. وقد أظهرت مواد منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي بالفعل قوات حكومية قرب ذوباب على الطريق N20، وهي تتحرك بمركباتها شمالًا باتجاه المخا.

وتشير تقارير في صحيفة نيويورك تايمز إلى وجود فريق أمريكي كبير مختص بالاستخبارات وتحديد الأهداف في السعودية، يقدم حاليًا الدعم لجهود الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والقوات الجوية الملكية السعودية. وشوهدت طائرة «إيرباص فوياجر KC3» تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني، على مدى عدة ساعات من صباح ٥ أكتوبر، تؤمّن التزود بالوقود جوًا قبالة جازان. كما يوجد نشاط كثيف للقوات الجوية الأمريكية والفرنسية قبالة جيبوتي، يشمل طائرة للتزود بالوقود. وللمرة الأولى منذ أسابيع، أعلنت القوات الجوية الملكية السعودية صراحة أنها تنفذ مهام إسناد جوي قريب فوق اليمن، في خطوة جاءت، بلا شك، مدفوعة بهجمات إضافية على منشآت أرامكو النفطية حول الرياض وخريص خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وبالنسبة إلى العاملين في قطاع الملاحة البحرية، الذين ربما لم يُنبَّهوا إلى الهجوم المرتقب، بدت حركة العبور في جنوب البحر الأحمر عبر باب المندب طبيعية في الساعات الأولى من ٥ أكتوبر، وإن كانت عند مستويات أقل قليلًا. لكن من المرجح أن تتعطل حركة الملاحة خلال الأيام التالية من الأسبوع إذا استمر القتال على امتداد الساحل الجنوبي الغربي لليمن.

https://maritime-executive.com/article/houthis-face-being-cut-off-on-yemeni-coast

حرب اليمن ليست مشكلة السعودية وحدها، بل مشكلة الخليج أيضًا

سانام وكيل

فارع المسلمي

CHATHAM HOUSE

يكشف تجدد الصراع في اليمن حدود الخيارات العسكرية السعودية ومواطن ضعف دول الخليج. وثمة حاجة إلى استراتيجية موحدة لمجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن، وإلى تسوية سياسية قابلة للاستمرار بين اليمنيين.



تصاعد الصراع في اليمن بدرجة كبيرة خلال الأسابيع الأخيرة. فقد أسفرت ضربات حوثية على مطارات في الرياض وأبها والدمام عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا وإصابة مئات آخرين. كما تعرضت البنية التحتية النفطية السعودية لهجمات. وداخل اليمن، أدى تجدد القتال، عقب هجوم حوثي حول مضيق باب المندب الاستراتيجي، إلى العودة إلى حرب شاملة.

ويمثل هذا التصعيد تذكيرًا مقلقًا بالتدخل الذي قادته السعودية في اليمن عام ٢٠١٥. وجاء ذلك التدخل بعدما سيطر الحوثيون المدعومون من إيران على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، وأطاحوا بالحكومة المعترف بها دوليًا. وبعد أكثر من عقد، لا يزال الحوثيون راسخين في مواقعهم وأكثر جرأة بوضوح، فيما تعاني الحكومة اليمنية التشرذم. ويبدو التوصل إلى تسوية سياسية بعيد المنال في الوقت الراهن.

ومنذ الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في أبريل ٢٠٢٢، سعت السعودية إلى فك ارتباطها العسكري باليمن والتوصل إلى تسوية تفاوضية مع الحوثيين. واكتسبت المحادثات زخمًا في عام ٢٠٢٣، لكن انخراط الحوثيين في حرب غزة، بما في ذلك هجماتهم على الملاحة في البحر الأحمر وعلى إسرائيل، عطّل العملية السياسية. وأفضت حملة القصف المكثف التي شنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد الحوثيين إلى وقف لإطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين في مايو ٢٠٢٥، لكنها لم تدفع نحو التوصل إلى حلول للصراع في اليمن.

خيارات صعبة أمام الرياض

تواجه السعودية الآن مفاضلة صعبة بين خيارات ينطوي كل منها على تحديات وتكاليف.

يتمثل الخيار الأول في التصعيد العسكري، من خلال استئناف الغارات الجوية وشن هجوم بري تنفذه قوات يمنية موالية للحكومة. غير أن هذا المسار ينطوي على خطر إعادة الرياض إلى حرب مكلفة، اتسمت بضعف التخطيط والتنفيذ، وأمضت سنوات في محاولة الخروج منها.

وقد أدرك الحوثيون أن الضربات، حتى المحدودة منها، يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية وسياسية تفوق بكثير حجمها العسكري. وهذا ما منح الجماعة قدرة على ممارسة ضغوط واجهت السعودية صعوبة في احتوائها، رغم تفوقها العسكري التقليدي.

كما أثبتت سياسة احتواء الحوثيين عدم كفايتها. فعلى الرغم من أن الهدوء النسبي الذي أعقب هدنة عام ٢٠٢٢ أسهم في خفض الهجمات عبر الحدود، فإنه أتاح للحوثيين ترسيخ سيطرتهم على الأراضي وتعزيز قدراتهم العسكرية، قبل أن يستأنفوا مهاجمة السعودية.

ويظل التفاوض المسار المطروح للوصول إلى تسوية دائمة. غير أنه يواجه عقبة جوهرية تتمثل في اعتقاد الحوثيين بأنهم يحققون النصر، ما يقلل من حافزهم لتقديم تنازلات.

ولا تستطيع الرياض ببساطة تفويض أطراف أخرى بمهمة معالجة الصراع. فمع احتمال تجدد المواجهة مع إيران، يُستبعد أن تكون الولايات المتحدة راغبة في فتح جبهة أخرى أو دعم حملة عسكرية طويلة في اليمن. وقد يسهم الاتفاق الدفاعي السعودي مع تركيا وباكستان في تعزيز الردع والقدرات الدفاعية، لكنه لا يقدم حلًا للتهديد الحوثي أو لحالة التشرذم السياسي التي يعاني منها اليمن.

لا تستطيع السعودية حسم هذه الحرب بمفردها، كما لا يمكنها إسناد مهمة حلها إلى أطراف أخرى. والدرس المستفاد من العقد الماضي هو أن الضغط العسكري، في غياب استراتيجية سياسية متماسكة، لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الظروف التي مكّنت الحوثيين من ترسيخ موقعهم.

مشكلة خليجية

المطلوب، بدلًا من ذلك، هو تبني استجابة جماعية من جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC). فقد أصبح اليمن والحوثيون يشكلون تحديًا أمنيًا مشتركًا لدول الخليج. ومن ثم، سيكون من الخطأ مواصلة التعامل مع اليمن باعتباره، في المقام الأول، صراعًا داخليًا أو مشكلة أمنية تخص السعودية وحدها.

وأعادت الهجمات التي استهدفت المطارات السعودية التأكيد على مدى تعرض البنية التحتية الحيوية في دول مجلس التعاون للصواريخ والمسيّرات وغيرها من التهديدات غير المتكافئة. ولا يقتصر هذا التهديد على السعودية؛ ففي يناير ٢٠٢٢، شن الحوثيون هجمات استهدفت منشآت نفطية ومطارًا في أبوظبي، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ستة آخرين. وتكتسب هذه التهديدات أهمية خاصة بالنسبة إلى دول الخليج، لأن معظم خططها للتنويع الاقتصادي تعتمد على توافر الأمن لقطاعات الطيران والخدمات اللوجستية والسياحة والاستثمار، فضلًا عن وجود بيئة إقليمية مستقرة.

كما أن الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للنقل في السعودية تهدد منطقة الخليج بأسرها، إذ قد تؤدي إلى تعطيل طرق إمداد حيوية. وقد ازدادت أهمية شبكة الطرق البرية الواسعة في المملكة، التي وفرت مسارات إمداد بديلة لدول مجلس التعاون المجاورة في ظل اضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.

إضافة إلى ذلك، فإن الانهيار الاقتصادي وشح المياه والضغوط الديموغرافية في اليمن تجعل استقراره مصلحة استراتيجية خليجية طويلة الأمد.

وعليه، يتعين على مجلس التعاون تجاوز الاكتفاء بإعلان التضامن مع السعودية، والعمل على تبني استراتيجية منسقة تضع إطارًا خليجيًا موحدًا لتعزيز الحكومة اليمنية وإرساء مسار سياسي ذي مصداقية يفضي إلى إنهاء الصراع.

الوحدة الخليجية تتطلب ما يتجاوز الإدانة

ينبغي أن تبدأ الاستجابة الخليجية الجماعية بمعالجة الانقسامات التي أضعفت الجهود السابقة في اليمن. والأهم من ذلك، أن تتجاوز السعودية والإمارات العربية المتحدة حالة المواجهة التي أضرت بعلاقاتهما بشأن جنوب اليمن في أوائل عام ٢٠٢٦. فعلى الرغم من مشاركتهما في التدخل العسكري عام ٢٠١٥ بوصفهما حليفين، اتجهت الرياض وأبوظبي تدريجيًا إلى تبني أولويات متباينة، ودعم فصائل يمنية متنافسة.

ولا تقتصر المصالحة المطلوبة على إبداء التضامن في أعقاب الهجمات الحوثية، بل تتطلب خطوات عملية. وينبغي للإمارات إعادة النظر في دعمها لمشاريع الانفصال في جنوب اليمن، والعمل من أجل يمن موحد ولا مركزي، يراعي المظالم الجنوبية ويستوعب المصالح السياسية المتباينة.

وفي المقابل، يتعين على السعودية إعادة تقييم اعتمادها على شركائها اليمنيين التقليديين، ولا سيما حزب الإصلاح، الذي أثارت صلاته المزعومة بجماعة الإخوان المسلمين معارضة إماراتية منذ فترة طويلة. فقد أدى اعتماد الرياض على شبكات مرتبطة بالإصلاح إلى تضييق خياراتها السياسية، وأسهم في تعميق الانقسامات داخل المعسكر المناهض للحوثيين.

وعلى البلدين إدراك أن علاقاتهما المتنافسة مع الفصائل اليمنية أضعفت القوى ذاتها التي يسعيان إلى دعمها. ومن دون التوصل إلى تفاهم بشأن مستقبل اليمن السياسي، لن يحقق استئناف التنسيق العسكري نتائج تذكر.

كما ينبغي أن يترافق التنسيق الخليجي مع إعادة تقييم جادة لأداء الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

فقد أُنشئ مجلس القيادة الرئاسي (PLC) في عام ٢٠٢٢ ليحل محل الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، وكان الغرض منه توحيد الفصائل المتنافسة المناهضة للحوثيين. لكن سنوات من التنافس الداخلي وضعف الحوكمة ومحدودية المساءلة المؤسسية، إلى جانب مزاعم الفساد الواسع، قوّضت فاعليته.

وينبغي للسعودية مواصلة تقديم الدعم المالي للحفاظ على الخدمات الأساسية ومنع الانهيار الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. لكن هذا الدعم يجب أن يُوجَّه إلى الحكومة ومجلس الوزراء، لا إلى مجلس القيادة الرئاسي.

وتقدم تجربة رئاسة هادي تحذيرًا واضحًا: فعقد من دعم قيادة غير فعالة لم يسهم كثيرًا في تقوية الدولة اليمنية أو تقليص مكاسب الحوثيين. واليوم، لا تستطيع الرياض تحمل تكرار ذلك الخطأ.

ولا تقتصر أهمية إقامة بنية حكم أكثر فاعلية على تعزيز موقع القوى المناهضة للحوثيين؛ بل تشمل أيضًا توفير طرف يمني ذي مصداقية في أي تسوية سياسية مستقبلية.

نحو تسوية خليجية يمنية أوسع

مع أن المصالحة السعودية الإماراتية لا غنى عنها، فإن أي استراتيجية خليجية مستدامة يجب أن تشمل قطر وعُمان أيضًا.

وينبغي لقطر أن تسهم في نهج سياسي خليجي أكثر تماسكًا في اليمن، بما في ذلك عبر نفوذها الإعلامي وعلاقاتها بالأطراف اليمنية. أما عُمان، فعليها أن تحتفظ بدورها وسيطًا دبلوماسيًا. فقنوات مسقط مع الحوثيين وتفضيلها الوساطة يمنحانها موقعًا مناسبًا بوجه خاص لتيسير مفاوضات مستقبلية من دون الانضمام إلى العمليات العسكرية.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي تسوية سياسية مدعومة خليجيًا، تحافظ على يمن موحد ولا مركزي، وتستوعب مكوناته السياسية المتنافسة. ويجب أن يكون لجميع الفصائل، بما فيها الحوثيون، حق المشاركة، شريطة تقديم التزامات قابلة للتحقق بالتخلي عن الأسلحة الثقيلة وقبول إطار سياسي مشترك. وسيتطلب ذلك دعمًا دبلوماسيًا وماليًا خليجيًا مستمرًا.

وبعد أكثر من عقد من الحرب، لا يزال الحوثيون يسيطرون على صنعاء، ولا تزال الحكومة اليمنية ضعيفة، وتستمر الانقسامات الخليجية في تقويض الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع. ويتطلب تجنب حرب طويلة أخرى رؤية خليجية مشتركة، واستثمارًا في حكومة يمنية قادرة على أداء مهامها، وتسوية سياسية تعالج أسباب الصراع، بدلًا من الاكتفاء بمحاولة احتواء تداعياته.

https://www.chathamhouse.org/2026/10/yemen-war-not-just-saudi-arabias-problem-its-gulfs-too

لماذا عادت السعودية إلى الحرب في اليمن؟

أنيل شيلين



عندما سيطرت جماعة أنصار الله، المعروفة عادة باسم الحوثيين، على الساحل اليمني للبحر الأحمر وجزر استراتيجية في مضيق باب المندب في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٦، بدا أنها أصبحت صاحبة اليد العليا في الصراع اليمني الممتد. لكن في أوائل أكتوبر، بدأت القوات الحكومية المدعومة من السعودية استعادة بعض الأراضي التي خسرتها، وشنّت السعودية هجومًا جويًا عنيفًا على مواقع الحوثيين. وأرسلت فرنسا وباكستان والولايات المتحدة أفرادًا لمساعدة المملكة على التصدي للهجوم الحوثي.

وصوّر بعض المراقبين خارج المنطقة الهجوم الحوثي بوصفه جبهة أخرى ضمن الحرب الأمريكية الإسرائيلية الأوسع على إيران. غير أن هذه الحرب الإقليمية الأوسع منفصلة عن الحرب في اليمن، التي تعود جذورها إلى سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، وقرار السعودية المجاورة تشكيل تحالف لإزاحتهم في مارس ٢٠١٥.

ومع أن الحوثيين متحالفون بالتأكيد مع إيران، ويستفيدون من الأسلحة والدعم اللذين قدمتهما لهم طهران سرًا منذ عام ٢٠٠٩ على الأقل، فإن لديهم أجندتهم الخاصة: ترسيخ سيطرتهم على اليمن. وسيواصلون السعي إلى هذا الهدف السياسي حتى لو اتفقت واشنطن وطهران، بطريقة ما، على إنهاء الحرب التي أطلقها ترامب بتهور. ومع ذلك، فإن قرارهم الأخير بالتصعيد يعكس بالفعل شعورًا بالزخم ولّده نجاح إيران في الصمود أمام الهجمات الأمريكية والإسرائيلية. ولذلك، ورغم تمايز الصراعين، فإن حرب إيران تفاقم العنف في اليمن وتضاعف آثاره.

الهجوم الحوثي على البحر الأحمر

جاءت الشرارة المباشرة لأحدث جولات العنف في ١٣ يوليو ٢٠٢٦، عندما عادت إلى اليمن طائرة مدنية إيرانية تقل وفدًا حوثيًا كان قد حضر جنازة المرشد الأعلى الإيراني المغتال، آية الله علي خامنئي. وعندما حاولت الطائرة الهبوط في مطار صنعاء الدولي، قُصف المدرج. وتبنت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، بقيادة مجلس القيادة الرئاسي (PLC)، الهجوم، بينما حمّل الحوثيون المسؤولية للسعودية التي تدعم المجلس. واضطرت الطائرة نتيجة الهجوم إلى الهبوط في الحديدة الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وفي ٢٠ يوليو، أعلن الحوثيون فرض حصار على السعودية، مستهدفين صادرات النفط عبر مضيق باب المندب، ردًا على هجماتها والقيود المستمرة التي تفرضها على المناطق الخاضعة لسيطرتهم. واستهدف الحوثيون لاحقًا منشآت نفطية سعودية وناقلات نفط في البحر الأحمر.

وأنهى الهجوم على مطار صنعاء رسميًا الهدنة التي صمدت إلى حد كبير بين السعودية والحوثيين منذ أبريل ٢٠٢٢. لكن، حتى قبل هذه الواقعة، بدا أن الحوثيين يستعدون بالفعل للعودة إلى الصراع، بحشد مقاتليهم ونقل العتاد إلى المواقع اللازمة. وفي خطاب ألقاه في ١٦ يونيو ٢٠٢٦، أعلن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أن الجماعة مستعدة للقتال، ودعا إلى تحرك رسمي وشعبي لإنهاء ما وصفه بأكثر من ١١ عامًا من العدوان والحصار السعوديين.

وحوّل الخطاب تركيز السردية الحوثية عن دعم الفلسطينيين، الذي أصبح محورًا لشرعية الجماعة الداخلية في سياق الهجوم الإسرائيلي المتواصل على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ففي الأشهر التالية، ومع بدء الحوثيين ضرب سفن إسرائيلية في البحر الأحمر ردًا على العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ازدادت مصداقيتهم داخليًا بدرجة كبيرة، ما ساعد على التغطية على قمعهم وفشلهم في تحسين الحياة اليومية لليمنيين الخاضعين لسيطرتهم. كما حفّز دعمهم لفلسطين التجنيد، وعزز حضورهم الدولي. لكن الجماعة دفعت ثمن تضامنها مع الفلسطينيين أيضًا، إذ استهدفت الولايات المتحدة وإسرائيل مناطق سيطرتها بغارات جوية دامية. وفي أغسطس ٢٠٢٥، اغتالت إسرائيل عددًا من وزراء حكومة الحوثيين، بمن فيهم رئيس الوزراء. وبعد إعلان نتنياهو التزامه بوقف إطلاق النار في غزة في أكتوبر ٢٠٢٥، أشار الحوثيون إلى تعليق حملتهم ضد إسرائيل. ورغم الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لذلك الاتفاق، حدّ الحوثيون من هجماتهم على إسرائيل، في مؤشر إلى احتمال رغبتهم في تجنب العودة إلى مواجهة مفتوحة مع تل أبيب. وبدلًا من ذلك، حوّلوا تركيزهم إلى القيود التي تفرضها الرياض على مجالهم الجوي وموانئهم، وإلى الدعم السعودي لمختلف الجماعات المتنافسة التي تعارض حكمهم.

عودة الحوثيين إلى الصعود

حسّن الحوثيون قدراتهم العسكرية خلال السنوات الأربع الماضية. وباتوا أكثر قدرة على تصنيع الأسلحة داخل اليمن، وإن ظلت شبكة من الموردين، من بينهم إيران، تزودهم بالمواد الخام والمكونات الأخرى التي يحتاجون إليها. وزعم محللون أن الحوثيين يُدخلون شحنات كبيرة من المواد والمعدات والأسلحة العسكرية. وهناك أيضًا تقارير عن استخدامهم «كلود»، أداة الذكاء الاصطناعي التابعة لشركة أنثروبيك، لتطوير أسلحة موجهة. ومنذ عام ٢٠١٧، جرّب الحوثيون استخدام زورق مسيّر، وظلوا في السنوات التالية في طليعة مستخدمي التقنيات الناشئة لتهديد خصوم يفوقونهم كثيرًا من حيث الموارد والقوة النارية.

وسهّل انسحاب الإمارات العربية المتحدة من اليمن في يناير ٢٠٢٦ تحت ضغط سعودي استيلاء الحوثيين السريع على ساحل البحر الأحمر من القوات الموالية لمجلس القيادة الرئاسي. وحتى أوائل عام ٢٠٢٦، كانت الإمارات تقدم مساعدة كبيرة للحركة الانفصالية الجنوبية، بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي (STC). وكان رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزبيدي، عضوًا أيضًا في مجلس القيادة الرئاسي. لكن في ديسمبر ٢٠٢٥، سيطرت قوات المجلس الانتقالي بصورة مفاجئة على مساحات واسعة في شرقي اليمن، شملت مناطق بمحاذاة الحدود السعودية في محافظتي حضرموت والمهرة. وردت السعودية سريعًا بقصف سفن إماراتية تنقل أسلحة إلى المجلس الانتقالي، وأصرت على انسحاب الإمارات بالكامل من اليمن. وتحت الضغط السعودي، أعلنت قيادة المجلس الانتقالي حلّ المجلس، بينما فرّ الزبيدي إلى الإمارات. وأسقط مجلس القيادة الرئاسي عضوية الزبيدي، إلى جانب حليف آخر للمجلس الانتقالي هو محافظ حضرموت السابق، واستبدلهما بشخصيتين جديدتين. لكن محاولة السعودية القضاء على المجلس الانتقالي لم تُخمِد المطالب بالاستقلال الجنوبي.

وللسعودية دور كبير في وصول مجلس القيادة الرئاسي نفسه إلى السلطة. فبعدما أجبرت احتجاجات الربيع العربي الرئيس علي عبد الله صالح على التنحي وإنهاء حكمه الذي استمر أكثر من ٣٣ عامًا في عام ٢٠١٢، قاد عبد ربه منصور هادي الحكومة المعترف بها دوليًا التي خلفته، بدعم سعودي في البداية. غير أن ولاية هادي، التي كان يفترض أن تكون انتقالية لمدة عامين، امتدت إلى عشرة أعوام. وانتهى حكمه أخيرًا عندما سحبت السعودية دعمها له ونقلت السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي. وضم المجلس في البداية ثمانية رجال، كان أربعة منهم أقرب إلى السعودية أساسًا، وأربعة أقرب إلى الإمارات.

وأفضت هذه التفاعلات إلى انقسامات داخلية عميقة في مجلس القيادة الرئاسي، الذي وُجهت إليه أيضًا اتهامات بالفساد والعجز عن تحسين حياة السكان الخاضعين لسلطته. ودعا بعض المنتقدين اليمنيين إلى إصلاحات تجعل المجلس أكثر خضوعًا للمساءلة وأكثر تمثيلًا لجميع اليمنيين. وردًا على هذه الانتقادات، أعلن رئيس المجلس رشاد العليمي في يناير ٢٠٢٥ حملة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، عُدّ عجز المجلس في البداية عن صد التقدم الحوثي على امتداد ساحل البحر الأحمر في الصراع الحالي، حتى مع الدعم السعودي، علامة على افتقار السلطة الحاكمة إلى الفاعلية عمومًا.

الرياض والحوثيون: ماذا يريد الطرفان؟

خلال حرب الحوثيين مع القوات المدعومة من السعودية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢، طوّرت الجماعة قدراتها العسكرية، إلى حد كبير بفضل الدعم الإيراني السري. وجاءت نقطة التحول في هذه الحرب في مارس ٢٠٢٢، عندما ضرب الحوثيون السعودية أثناء سباق جائزة السعودية الكبرى للفورمولا ١ في جدة. وأظهر الهجوم أن الحوثيين قادرون ليس فقط على ردع السياح والمستثمرين عن القدوم إلى السعودية، بل أيضًا على تهديد نجاح «رؤية ٢٠٣٠» الطموحة لولي العهد محمد بن سلمان، الهادفة إلى تحويل اقتصاد المملكة ومجتمعها. ولم توافق السعودية على هدنة لمدة شهرين بوساطة الأمم المتحدة في أبريل ٢٠٢٢ إلا بعد ذلك الهجوم.

وبحلول مارس ٢٠٢٣، أفادت تقارير بأن السعوديين كانوا حريصين على التوصل إلى اتفاق أطول أمدًا ينهي انخراطهم المكلف وغير المجدي في نهاية المطاف في اليمن. وخلال الأشهر التالية، انخرطت الرياض في محادثات مباشرة مع الحوثيين بوساطة عُمانية لتحقيق هذا الهدف، ما أفضى إلى اتفاق أوسع على خريطة طريق بوساطة الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٣. وبحسب التقارير، كانت السعودية ستدفع، بموجب الاتفاق، رواتب القطاع العام، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وتخفف القيود على المطارات والموانئ. وكان الاتفاق سيتيح أيضًا استئناف صادرات النفط وبدء عملية تسوية سياسية شاملة يقودها اليمنيون برعاية الأمم المتحدة. وعمليًا، كان من شأنه تقليص نفوذ مجلس القيادة الرئاسي، الذي يعتمد إلى حد كبير على الدعم السعودي. وعندما بدأ الحوثيون أعمالًا قتالية ضد إسرائيل في أواخر عام ٢٠٢٣، ما دفع الولايات المتحدة إلى إطلاق عملية «حارس الازدهار» ضدهم ردًا على ذلك، كان الغياب السعودي لافتًا، لعدم رغبة الرياض في المجازفة باستئناف الهجمات عبر الحدود.

بالنسبة إلى السعوديين، وخشيت الرياض أن يؤدي ضبط النفس في هذه الحالة إلى زيادة جرأة الحوثيين. وفي سياق حرب إيران وإغلاق مضيق هرمز، اعتمدت السعودية بدرجة أكبر على تصدير النفط عبر البحر الأحمر. وعندما بدأ الحوثيون استهداف البنية التحتية النفطية السعودية، ربما اعتقد محمد بن سلمان أن الولايات المتحدة ستتدخل لإيصال النفط السعودي إلى السوق العالمية. غير أن رفض ترامب تقديم مساعدة مباشرة للسعوديين في صراعهم مع الحوثيين يعكس، على ما يبدو، إحجام واشنطن عن استئناف حملة ممتدة في اليمن، في وقت تنخرط فيه بقوة في مناطق أخرى من الإقليم.

الخيارات الاستراتيجية أمام الرياض

تواجه الرياض حاليًا ثلاثة خيارات: ١) محاولة تقليص مكاسب الحوثيين عسكريًا من خلال استمرار الشراكة مع مجلس القيادة الرئاسي؛ ٢) تحويل دعمها إلى الانفصاليين الجنوبيين في المجلس الانتقالي؛ أو ٣) تجديد المفاوضات مع الحوثيين تمهيدًا للانسحاب من اليمن. ويبدو أن السعوديين يتبنون حاليًا الخيار الأول. ورغم أن الولايات المتحدة رفضت استئناف الغارات الجوية على مواقع الحوثيين، فإن المملكة المتحدة تزود الطائرات السعودية بالوقود فوق اليمن. وأعلنت فرنسا أيضًا أنها سترسل قوات إلى مدينة ينبع السعودية للمساعدة في تأمين منشآت الطاقة. وبدأت باكستان إرسال قوات العام الماضي، وتفيد تقارير بنشر ما بين ٣٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠ جندي في السعودية، وإن لم يُنشروا على الخطوط الأمامية في اليمن.

ومع ذلك، تظل قدرة مجلس القيادة الرئاسي على الاستمرار على المدى الأطول موضع تساؤل. وقد دفع عجز المجلس، مقارنة بالفاعلية النسبية للمجلس الانتقالي الجنوبي، بعض المحللين إلى اقتراح أن تحول السعودية دعمها إلى الجماعات المؤيدة للانفصال الجنوبي. وبالنظر إلى مخاوف السعودية من تداعيات قيام دولة مستقلة في جنوب اليمن على أمنها، يبدو هذا الخيار مستبعدًا، وإن كان إخراج الإمارات من اليمن قد يدفع السعودية إلى محاولة إصلاح علاقاتها مع الجنوبيين.

ويبقى بذلك الخيار الثالث مطروحًا. فإذا أصبحت تكلفة الصراع الحالي باهظة، أو شعرت السعودية بأنها حسّنت موقعها التفاوضي بإلحاق ضرر كافٍ بالحوثيين، فقد تعود الرياض إلى طاولة المفاوضات. وكانت السعودية قد أبدت سابقًا استعدادها للتفاوض مع الحوثيين في إطار الاتفاقات التي توسطت فيها الأمم المتحدة. وإذا قررت فعل ذلك مجددًا، فقد توافق على اتفاق مشابه تسحب بموجبه دعمها للقوى المناهضة للحوثيين وتسمح لهم بترسيخ سيطرتهم. لكن هذا الخيار سيكون كارثيًا بالنسبة إلى كثيرين داخل اليمن ممن فروا من حكم الحوثيين. فعلى سبيل المثال، رغم أن الأمم المتحدة أفادت بأن جميع أطراف الصراع استخدمت أطفالًا بوصفهم جنودًا، فإن أعداد الأطفال الذين يستخدمهم الحوثيون أكبر بكثير.

كما احتجزوا مئات الأشخاص، مستهدفين ناشطين في المجتمع المدني اليمني الذي كان يومًا نابضًا بالحياة. ووثقت منظمات حقوقية أيضًا تحويل الحوثيين الممنهج للمساعدات الإنسانية عن وجهتها. بل إن ممارسات الحوثيين المتمثلة في اختطاف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الإغاثة أو مهاجمتهم، واتهامهم بالتجسس لصالح واشنطن أو تل أبيب، دفعت عدة منظمات إنسانية إلى وقف العمل في مناطق سيطرتهم، ما خلّف آثارًا مدمرة على السكان المحليين.

ومع ذلك، أثبت الحوثيون أنهم القوة الأمنية الأكثر قدرة داخل اليمن. فعلى الرغم من الهجمات التي شنتها عليهم الحكومة المركزية خلال العقد الأول من الألفية، وسبع سنوات من الحرب مع السعودية والإمارات، وحملة جوية إسرائيلية وأمريكية، يبدو أنهم أصبحوا أقوى. ولا يؤدي استئناف الدول الأجنبية هجماتها عليهم إلا إلى تعزيز سرديتهم بأنهم المدافع الوحيد عن سيادة اليمن.

وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢، حاولت السعودية دون نجاح إزاحة الحوثيين من اليمن، بتكلفة بشرية مرتفعة، إذ أسهم حصارها الخانق للبلاد في وفاة عشرات الآلاف من الأطفال. ومن ثم، قد يقرر السعوديون إبرام اتفاق مع الحوثيين والانسحاب من اليمن. وقد يتيح بناء علاقة مع الحوثيين أيضًا تقليص اعتمادهم على إيران تدريجيًا. وفي هذا السيناريو، سيُترك للحوثيين والانفصاليين الجنوبيين والأطراف المحلية الأخرى تحديد ميزان القوى داخل اليمن. ومن دون ذريعة وجود معتدٍ أجنبي، لن يجد الحوثيون من يلقون عليه اللوم بسبب عجزهم عن تلبية احتياجات الشعب اليمني. لكن إذا واصلت القوى الأجنبية صب الوقود على الصراع اليمني، فسيستمر اشتعاله. ورغم أن الوساطة الأممية في اليمن تحتاج إلى مراجعة شاملة، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورًا بنّاءً في المساعدة على تيسير الحوار بين الفصائل اليمنية لإنهاء الصراع أخيرًا.

وللأسف، استأنفت السعودية، بدعم دولي، هجومها غير المجدي على اليمن. ويبدو أن الرياض تعتقد أن الدبلوماسية فشلت، وأن محاولات استرضاء الحوثيين السابقة لم تؤدِّ إلا إلى اتساع طموحاتهم. ويدفع السكان اليمنيون الثمن، فيما يصارع كثيرون منهم أصلًا من أجل البقاء.

https://arabcenterdc.org/resource/why-saudi-arabia-has-returned-to-/war-in-yemen

التصعيد الأخير بين السعودية والحوثيين: مرحلة مختلفة ومخاطر أكبر

أبريل لونغلي آلي



تحليل موجز

تصاعدت طموحات الحوثيين، وارتفعت الرهانات الإقليمية، واشتدت الضغوطات على السكان في اليمن، ما يهيئ الظروف للانزلاق المحتمل إلى مستنقع الصراع ما لم تتمكن واشنطن والرياض وحلفاؤهما من الجمع بين الضغط العسكري ومسارات دبلوماسية لخفض التصعيد ورؤية سياسية تشتد الحاجة إليها.

في ١٠ أكتوبر، هاجم الحوثيون اليمنيون المتحالفون مع إيران مطار الرياض الدولي، فقتلوا ١٣ شخصًا، بينهم أمريكي، وأصابوا أكثر من ٣٠٠. وكان الهجوم الأكثر دموية على السعودية منذ أكثر من عقد، وقد عمّق دوامة تصعيد كانت قد بدأت بالفعل، وربما يدفع دولًا أخرى، من بينها الولايات المتحدة، إلى المشاركة المباشرة في القتال.

ومنذ يوليو، سعى الحوثيون إلى استثمار حرب إيران لإجبار السعوديين على قبول سلام بشروط المنتصر، يقتضي التخلي عن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ورفع جميع القيود عن الموانئ والمطارات الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ودفع تعويضات عن الحرب. وتحقيقًا لهذا الهدف، فرضت الجماعة حصارًا على الموانئ السعودية في البحر الأحمر، وسرعان ما استؤنفت بقوة الهجمات عبر الحدود والحرب البرية في اليمن.

وجاء الهجوم على المطار بعد أيام من إعلان الحكومة اليمنية هجومًا مضادًا كبيرًا تدعمه السعودية، وكان هذا الهجوم بدوره قد أعقب سيطرة الحوثيين على ميناء المخا وشريط ساحلي يمتد جنوبًا إلى مضيق باب المندب. وحتى الآن، كانت نتائج الهجوم المضاد متباينة. فقد سخّرت الرياض قوة جوية كبيرة، مستخدمة نحو ١٠٠ مقاتلة لمساعدة القوات اليمنية على إحراز بعض التقدم في إبعاد الحوثيين عن أقصى الساحل الجنوبي. لكن الحوثيين يردون الضربات، ويواصلون القتال حول المخا، ويشددون حصارهم القاسي على تعز، معقل الحكومة في الجنوب الغربي، ويكثفون الهجمات بالصواريخ والمسيّرات على السعودية. وفي ١٣ أكتوبر، ضربت قوات المملكة منشآت لتخزين النفط في صنعاء، فرد الحوثيون بضرب مقر أرامكو السعودية في الظهران. ومن المتوقع أن تتوالى خطوات مماثلة من الجانبين.

وتعيد عودة الحرب الشاملة والحملات العسكرية المدعومة سعوديًا لـ«سحق» الحوثيين إلى الأذهان مشاهد عرفها اليمن من قبل. ففي عام ٢٠١٥، أطلقت الرياض عملية «عاصفة الحزم» لاستعادة سيطرة الحكومة اليمنية، وادعى الطرفان في مراحل مختلفة منذ ذلك الحين أنهما على وشك تحقيق «نصر حاسم»، حتى مع غرق البلاد أكثر في التشرذم والفقر. وبعد أكثر من عقد، لا يزال الحوثيون راسخين بقوة في الشمال. لكن هذه الجولة مختلفة وأكثر خطورة لثلاثة أسباب رئيسية.

أولًا، تطورت القوى المتواجهة في اليمن بطرق تجعل الصراع أشد تدميرًا. فمن خلال دعم حماس في حرب غزة، تمكن الحوثيون، ذوو البنية الهرمية والدوافع الأيديولوجية، من توسيع التجنيد وتعزيز التنسيق مع أطراف أخرى في «محور المقاومة» الإيراني، وتطوير قدراتهم الصاروخية وقدراتهم في مجال المسيّرات. كما استغلوا الهدنة الداخلية التي استمرت أربع سنوات لتوسيع تصنيع المسيّرات محليًا، وتنويع سلاسل إمداد الأسلحة، والاستفادة من زيادة الدعم الإيراني. وحتى بعد حملات القصف الأمريكية والإسرائيلية ضد الجماعة العام الماضي، خرج الحوثيون أكثر قدرة على تهديد الحكومة اليمنية والسعودية وأسواق الطاقة العالمية.

وفي المقابل، يظل المعسكر الموالي للحكومة تحالفًا متشظيًا. ومع ذلك، يتمتع المقاتلون المحليون في مناطق مثل تعز ومأرب، وفي أراضي دولة جنوب اليمن السابقة، التي كانت مستقلة قبل عام ١٩٩٠، بخبرة واسعة في قتال الحوثيين، وهم مصممون على مقاومة توسع الجماعة، وقد حصلوا على أسلحة إضافية، بينها مسيّرات. وبرز أيضًا اتجاه إلى تجنيد مقاتلين سلفيين في وحدات عسكرية موالية للحكومة، ما يزيد خطر تصاعد عنف ذي صبغة طائفية، بالنظر إلى العداء العميق الذي تكنه بعض هذه العناصر للحوثيين، الذين يمثلون فرعًا متشددًا من المذهب الزيدي الشيعي. وتضم قوات درع الوطن وقوات الطوارئ وألوية العمالقة الجنوبية أعدادًا كبيرة من السلفيين. وفي مؤشر مقلق إلى ما قد يحدث لاحقًا، نشر عناصر من ألوية العمالقة مؤخرًا مقطعًا مصورًا لوحداتهم وهي تستخدم مركبات مدرعة لدهس مقاتلين حوثيين، من بينهم أشخاص بدا أنهم غير مسلحين ويحاولون الفرار.

ثانيًا، أنهكت سنوات الحرب والنزوح والحرمان قدرة السكان في اليمن على الصمود. ووفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، يواجه أكثر من ١٨ مليون شخص انعدامًا حادًا للأمن الغذائي، كما أدى القتال الأخير بالفعل إلى نزوح ٢٠٠,٠٠٠ شخص. وفي الوقت نفسه، انخفضت المساعدات الإنسانية انخفاضًا حادًا؛ فقد قطعت الولايات المتحدة جميع أشكال التمويل المخصص لليمن، وحتى كبار المانحين الأوروبيين لديهم أولويات أخرى. ومع تجدد القتال، قد تفضي هذه الظروف إلى أزمة إنسانية أشد فتكًا، تمتد آثارها إلى أجيال من اليمنيين وتتجاوز حدود البلاد بما يزعزع استقرار المنطقة.

ثالثًا، أصبحت الرهانات في الشرق الأوسط أكبر بكثير اليوم. فالحوثيون متحالفون بقوة وعلانية مع إيران، ولذلك ستعزز مكاسبهم موقف طهران في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها في مضيق هرمز وخارجه. وللحوثيين أيضًا طموحاتهم الخاصة المزعزعة للاستقرار؛ فهم يرون أنفسهم أصحاب الحق في الإمساك بزمام السلطة في اليمن، ورأس حربة لتحول إقليمي يُدمَّر فيه كيان إسرائيل ويُدفع بالأمريكيين إلى الخروج من المنطقة. وبالمثل، تعكس علاقاتهم المتنامية في القرن الأفريقي، بما فيها علاقاتهم بحركة الشباب الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة، مسعى إلى بسط النفوذ في حوض البحر الأحمر.

وقد جعل هذا الضغط السعودية تشعر بأنها محاصرة من جميع الجهات: الحوثيون جنوبًا وغربًا، وإيران شرقًا، ووكلاء طهران من الميليشيات العراقية شمالًا. ولذلك قررت الرد، وحشدت تحالفًا متعدد الجنسيات لإضفاء الشرعية على هجومها الأخير وتدويل الاستجابة لتهديدات الحوثيين في البحر الأحمر. وتحظى الرياض بدعم خارجي كبير؛ إذ تتخذ دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وباكستان وتركيا خطوات للمساعدة في الدفاع عن أراضيها، وتفعل الدولتان الأخيرتان ذلك في إطار اتفاق مكة الجديد للدفاع المشترك، الموقع في أغسطس. وتوازن هذه الدول جميعًا بحذر بين دعم الدفاع عن المملكة وتجنب العمليات الهجومية المباشرة، وإن كان من غير الواضح إلى متى سيصمد هذا التمييز.

وفي النهاية، ستحدد الحرب البرية في اليمن ما إذا كانت طموحات الحوثيين ستُحتوى أم ستترسخ. ويمكن القول إن الإمارات هي الشريك الأكثر قدرة للسعودية على الساحة اليمنية، لكن الرياض طلبت من أبوظبي سحب قواتها من اليمن في وقت سابق من هذا العام، بعدما حاولت قوات انفصالية متحالفة مع الإمارات الاستيلاء على السلطة في الجنوب. ومنذ ذلك الحين، واجهت المملكة صعوبة في توحيد جميع القوات اليمنية تحت قيادتها. ويعكس استمرار التباين السعودي الإماراتي بشأن اليمن الاقتتال الداخلي المزمن بين القوات الحكومية، كما يسهم في تغذيته؛ وما لم يُعالج، ستظل قدرة السلطات الحليفة محدودة في خوض الحرب وفي جهود بناء سلام دائم على السواء.

وسيؤدي القتال الممتد، بدوره، إلى مزيد من المعاناة لليمنيين، ومزيد من الأضرار بالبنية التحتية السعودية، ومزيد من الاضطراب في أسواق الطاقة العالمية. كما ينطوي على خطر جرّ قوى خارجية إلى صراع استنزاف بالوكالة. وتفيد تقارير بأن الرئيس ترامب يدرس تدخلًا عسكريًا مباشرًا عقب الهجوم على مطار الرياض. لكن، رغم أن القوة الجوية الأمريكية قد تضعف قدرات الحوثيين مؤقتًا وتربك قيادتهم، فمن غير المرجح أن تعالج التحديات التي يطرحونها في غياب قوات يمنية فعالة على الأرض واستراتيجية سياسية موحدة.

ولذلك، فإن من أفضل المساهمات التي يمكن لواشنطن تقديمها مساعدة السعودية والإمارات على إصلاح علاقاتهما، وحثهما في الوقت نفسه على العمل مع حلفائهما اليمنيين لوضع استراتيجية واقعية لردع الحوثيين وخفض حدة الحرب وصولًا إلى إنهائها. ولا يزال تحقيق أي من الطرفين نصرًا عسكريًا حاسمًا على مستوى البلاد احتمالًا ضعيفًا للغاية، ما يعني الحاجة إلى تسوية سياسية جديدة على المدى الطويل. لكن، مع انصباب التركيز بالكامل على التصعيد، لا يُولَى إلا اهتمام ضئيل بالجمع بين الضغط العسكري ومخارج دبلوماسية ورؤية سياسية تشتد الحاجة إليها، لحل الصراع اليمني الذي طال أمده وتتسع رقعته الآن.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/latest-cycle-saudi-houthi-escalation-different-and-more-dangerous

تفادي الدخول في حرب طويلة جديدة في اليمن

أليسون ماينر

تعرضت السعودية لمئات الهجمات الحوثية خلال العقد الماضي، لكن لم يكن أي منها شبيهًا تمامًا بالهجوم الذي ضرب الرياض في عطلة نهاية الأسبوع الموافقة لـ ١٠ أكتوبر. ففي الوقت الذي كانت فيه السعودية تسعى إلى طمأنة المديرين التنفيذيين والمستثمرين إلى أن المملكة آمنة، عطّل الحوثيون المطار الرئيسي للبلاد وقتلوا أكثر من اثني عشر مسافرًا وموظفًا في المطار. وفي أعقاب هذا الهجوم، يبرز خطر أن تكرر السعودية أخطاء المراحل السابقة من حرب اليمن، فتزيد انخراطها في حرب طويلة لا تؤدي إلا إلى تشجيع الحوثيين. لكن هذه الحرب ستترتب عليها هذه المرة تداعيات على الصراع الأوسع المتعلق بإيران وعلى الاقتصاد العالمي معًا. وينبغي للحكومة السعودية، بدلًا من ذلك، أن تستغل الحدث بوصفه فرصة لصقل استراتيجية طويلة الأمد للتعامل مع التهديد الحوثي وتحقيق الاستقرار في اليمن. ويتطلب ذلك إدراك حدود الحملة العسكرية الحالية ضد الحوثيين، وحشد جهد جماعي مستدام لبناء الحكومة اليمنية بوصفها بديلًا أكثر فاعلية منهم.

ومنذ يوليو، صعّد الحوثيون مواجهتهم مع الرياض بوتيرة سريعة: بدأوا باستهداف الملاحة المرتبطة بالسعودية في البحر الأحمر، ثم انتقلوا إلى البنية التحتية النفطية السعودية. وركزت تلك الهجمات على تقليص صادرات النفط السعودية وإلحاق أضرار اقتصادية بالمملكة، في وقت كان فيه الصراع مع إيران يقيّد تدفقات النفط أصلًا. لكن الحوثيين، بضربهم مطار الرياض، وسّعوا بدرجة كبيرة التداعيات الاقتصادية والسياسية على السعودية.

والسعودية، وهي دولة كبيرة اعتادت الهجمات الحوثية المتواصلة قبل هدنة اليمن لعام ٢٠٢٢، ليست عرضة للتضرر الاقتصادي بالقدر نفسه الذي تعانيه بعض جاراتها الأصغر. لكن برنامجها الطموح للتنويع الاقتصادي وطموحاتها السياسية يعتمدان على تدفق مستمر للمسافرين، من قادة العالم والمستثمرين والمدراء التنفيذيين، الذين يصل جميعهم تقريبًا عبر بوابة واحدة: مطار الرياض. ورغم أن إغلاق المطار قد يكون مؤقتًا، ستظل صور هجوم ١٠ أكتوبر عالقة في ذاكرة المسافرين لأشهر، وربما لسنوات. وبهذه الطريقة، تسعى الهجمات الحوثية المتواصلة على المطار إلى عزل السعودية وإيصال رسالة مفادها أنه ما دامت حرب اليمن مستمرة، فإن السعودية ليست مهيأة لاستقبال الأعمال والاستثمارات. ويُظهر كلٌّ من قرار التحول إلى المشاركة الافتراضية في مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار (FII)، وهو من أبرز فعاليات الرياض، وتأجيل القمة رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كيف تمتد عواقب الهجمات الحوثية إلى ما هو أبعد بكثير من الأضرار المادية المباشرة.

دوامة التصعيد

لم ينتهِ التصعيد. فقد شنت السعودية يوم الثلاثاء عدة هجمات على مستودعات نفط رئيسية في مناطق يسيطر عليها الحوثيون، قالت إنها تؤدي دورًا محوريًا في هجماتهم. وتشكل مبيعات الوقود أيضًا مصدرًا مهمًا لإيرادات الحوثيين؛ إذ قدّرت وزارة الخزانة الأمريكية أنهم يجنون أكثر من ملياري دولار سنويًا من مبيعات النفط غير المشروعة. ورد الحوثيون بموجة أخرى من الهجمات، شملت ضربات جديدة على مطار الرياض وهجومًا على مقر أرامكو في الظهران، حيث أفادت تقارير بأنها ألحقت أضرارًا كبيرة بالمبنى. ويوم الخميس، هاجم الحوثيون أيضًا القصر الرئاسي في عدن، الذي يضم مقر الحكومة اليمنية، ما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد الأمن.

ومع أن السعودية والحوثيين يستطيعان إلحاق أضرار جسيمة عبر هذه الهجمات، فمن غير المرجح أن تغير الهجمات نفسها ميزان القوى داخل الصراع اليمني. فقد أثبتت سنوات الحرب قدرة الحوثيين على تحمل أضرار اقتصادية هائلة والتعافي من ضربات عنيفة تستهدف معداتهم وأفرادهم العسكريين. واستفاد الحوثيون وشركاؤهم من سلاسل إمداد يزداد تنوعها، وإنتاج محلي مرن، وتقنيات جديدة لتعويض المعدات المفقودة سريعًا وتطوير قدرات جديدة، حتى إنهم خرجوا في كثير من الأحيان من هذه الحملات أقوى مما كانوا قبلها. ورغم كثرة التكهنات بشأن حجم الأضرار التي ألحقتها الغارات الأمريكية والإسرائيلية بالحوثيين بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، تشير هجماتهم الأخيرة إلى أن قدراتهم واصلت التحسن. وكما هو الحال مع شريكتهم إيران، ليس من الواضح أن الأضرار الاقتصادية ستقنعهم بتخفيف مطالبهم، فضلًا عن أن تؤدي إلى انهيارهم.

وتدرك الرياض حدود الغارات الجوية، ولهذا تدعم الحكومة اليمنية في هجوم مضاد على الحوثيين. وقد أُعلنت عملية «فجر اليمن» في ٥ أكتوبر، بهدف واضح هو تحرير جميع الأراضي اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وإن كان من المستبعد جدًا أن يحقق الهجوم نتائج تقترب من أهدافه المعلنة. وكانت النتائج الأولية للعملية محدودة؛ إذ استعادت الحكومة اليمنية مناطق حول مدخل باب المندب، بينما أحرز الحوثيون مكاسب حول تعز، ثالث أكبر مدن اليمن وحلقة الوصل المهمة بين الساحل ومركز الحكومة في الجنوب. ولا تزال الانقسامات العميقة داخل الحكومة اليمنية تضعف قواتها في ساحة القتال، وقد أسهمت في الخسائر السريعة على الساحل خلال سبتمبر.

ورغم أن السعودية حاولت في وقت سابق من هذا العام توحيد القوات الحكومية اليمنية تحت قيادة واحدة، فإن هذه الانقسامات لا تُعالج بمجرد تغيير التسلسل القيادي؛ فهي تنبع من غياب أجندة سياسية جامعة بين مختلف الجماعات المنضوية تحت مظلة الحكومة. فبعض الأطراف يرى أن دوافع الفصائل المتنافسة داخل الحكومة، سواء كانت الانفصال الجنوبي أو أهدافًا دينية أو مجرد صراعات شخصية على السلطة، تشكل تهديدًا أكبر من الحوثيين أنفسهم. وتتفاقم الانقسامات داخل الحكومة بفعل الخلافات بين داعميها الإقليميين الرئيسيين، السعودية والإمارات. وفي المقابل، أثبت الحوثيون براعة في استغلال هذه الخلافات في ساحة المعركة وعلى طاولة المفاوضات.

خيارات السعودية

إذا افترضنا أن الغارات الجوية والهجوم البري الذي تقوده الحكومة اليمنية لن يحيّدا التهديدات الحوثية للسعودية، فمن المرجح أن تجد المملكة نفسها أمام خيارين: التفاوض مع الحوثيين على توقف مؤقت للقتال على الأقل، أو الإبقاء على صراع منخفض الحدة لتجنب تقديم تنازلات مؤلمة من شأنها أيضًا تعميق الانقسامات داخل التحالف المناهض للحوثيين. ولسنوات، فضّلت الرياض النهج الثاني، حتى مع بقاء خطوط الجبهة داخل اليمن ثابتة إلى حد كبير، واستمرار نمو القدرات الحوثية. لكن السعودية تبنت في عام ٢٠٢٢ النهج الأول، فدعمت هدنة بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وسعت إلى محادثات مباشرة مع الحوثيين في محاولة لإرساء شكل من أشكال التعايش.

غير أن التهديد الحوثي للسعودية تعمق بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٢٢. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أظهر الحوثيون قدرة على تقييد حركة الملاحة عبر البحر الأحمر، إلى جانب نية مستمرة في فعل ذلك. وليس البحر الأحمر مجرد ممر مائي مهم للسعودية؛ فعلى مدى سنوات، وجّهت المملكة استثمارات إلى ساحلها الغربي بوصفه حلقة وصل مع أوروبا وأفريقيا والغرب، وجعلت هذه الاستثمارات محورًا لجهود تنويع اقتصادها. وقد يعرّض استمرار اتساع السيطرة الحوثية على البحر الأحمر رؤية الرياض للمستقبل الاقتصادي للبلاد للخطر.

وفي ضوء اتساع التهديد الحوثي، ثمة خطر حقيقي من انجراف الرياض إلى حرب طويلة أخرى تنتهي بالفشل. ويحمل التصعيد الحالي جميع سمات نمط الحرب الذي لم يؤدِّ في الماضي إلا إلى زيادة جرأة الحوثيين: اعتماد كبير على الغارات الجوية، وحملات برية تنفذها قوات منقسمة، وغياب أهداف عسكرية أو سياسية قابلة للتحقيق. كما ستمتد تداعيات الحرب الطويلة إلى ما هو أبعد من اليمن والسعودية. فهي ستجعل خفض التصعيد في الصراع مع إيران أصعب، لأنها ستعمق التوتر بين الحكومة السعودية والنظام الإيراني. وسترفع أسعار الطاقة العالمية، إذ يُرجح أن يواصل الحوثيون تهديد تدفقات الوقود من إحدى أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم. ومن المرجح أيضًا أن يستغل الحوثيون الصراع لتوسيع نفوذهم عبر البحر الأحمر، بما يزيد اضطراب ممر مائي عالمي حيوي ويقوّض مبدأ حرية الملاحة.

وربما تكون السعودية قد خلصت إلى أن التعايش مع الحوثيين، على الأقل بصورتهم الحالية، غير ممكن. لكن ذلك لا يعني أن على الرياض البقاء إلى أجل غير مسمى في معركة مكلفة وعقيمة في نهاية المطاف. ويجب أن تدرك السعودية بوضوح حدود ما تستطيع الحملة العسكرية الحالية إنجازه، وأن تكون مستعدة للسعي إلى خفض التصعيد عند بلوغ تلك الحدود. لكن خفض التصعيد يجب ألا يعني فك الارتباط. وبدلًا من ذلك، ينبغي للسعودية استغلال تلك الفترة من أجل: ١) حشد جهد جماعي مع شركاء إقليميين ودوليين لمعالجة الانقسامات داخل الحكومة اليمنية والتحالف الأوسع المناهض للحوثيين؛ ٢) بناء قدرات هذه الحكومة؛ و ٣) التوافق على تصور سياسي واقعي لمستقبل اليمن. وهذه مهام صعبة تستغرق وقتًا، ولا يمكن إنجازها في خضم حرب فعلية. وفي أعقاب الهجمات الحوثية على مطار الرياض، ينبغي ألا يكون الدرس الذي استفادته السعودية أن هدنة ٢٠٢٢ كانت خطأ، بل أن المملكة لم تستثمر الهدوء الذي أتاحته الهدنة بالفاعلية المطلوبة.

https://www.csis.org/analysis/avoiding-another-long-war-yemen

الصراع في اليمن والبحر الأحمر

نظرة عامة

منذ عام ٢٠١٤، يقاتل المتمردون الحوثيون تحالفًا تقوده السعودية ويدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، في صراع هدأ في ظل وقف لإطلاق النار توسطت فيه الأمم المتحدة عام ٢٠٢٢. وأطلقت الجماعة المدعومة من إيران لاحقًا هجمات على الملاحة في البحر الأحمر احتجاجًا على الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، ما استدعى ردًا عسكريًا أمريكيًا وعمّق انخراط اليمن في الصراع الإقليمي. وباتت الضربات الحوثية على مطار أبها السعودي في يوليو ٢٠٢٦ تهدد بإعادة إشعال الحرب الأهلية.



خلفية

بدأت الحرب الأهلية اليمنية عام ٢٠١٤، عندما سيطر المتمردون الحوثيون، وهم شيعة تربطهم صلات بإيران ولهم تاريخ من التمرد على الحكومة السنية، على صنعاء، عاصمة اليمن وأكبر مدنه، مطالبين بخفض أسعار الوقود وتشكيل حكومة جديدة. وبعد فشل المفاوضات، استولى المتمردون على القصر الرئاسي في يناير ٢٠١٥، ما أدى إلى استقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته. وابتداءً من مارس ٢٠١٥، أطلق تحالف من دول الخليج بقيادة السعودية حملة عزل اقتصادي وغارات جوية ضد المتمردين الحوثيين، بدعم لوجستي واستخباراتي أمريكي.

وفي فبراير ٢٠١٥، وبعد فراره من صنعاء، تراجع هادي عن استقالته، ما عقّد وضع المجلس الانتقالي المدعوم من الأمم المتحدة، الذي شُكّل للحكم من مدينة عدن الساحلية في الجنوب. لكن تقدم الحوثيين أجبر هادي على الفرار من عدن إلى المنفى في السعودية. ورغم محاولته العودة إلى عدن في وقت لاحق من ذلك العام، فإنه تولى مهام الرئاسة في نهاية المطاف من المنفى.

كما جرّ تدخل القوى الإقليمية في الصراع اليمني، بما فيها إيران ودول الخليج بقيادة السعودية، البلاد إلى صراع إقليمي بالوكالة في سياق الانقسام السني الشيعي الأوسع. وفي يونيو ٢٠١٥، فرضت السعودية حصارًا بحريًا لمنع إيران من إمداد الحوثيين. وردت إيران بإرسال قافلة بحرية، ما زاد خطر التصعيد العسكري بين البلدين. واستدعت عسكرة المياه اليمنية أيضًا اهتمام البحرية الأمريكية، التي واصلت ضبط أسلحة إيرانية متجهة إلى اليمن. وكان الحصار عنصرًا محوريًا في الأزمة الإنسانية طوال الصراع. كما قادت السعودية والإمارات حملة جوية متواصلة، نفذ خلالها تحالفهما أكثر من ٢٥ ألف غارة. وأسفرت هذه الضربات عن أكثر من ١٩ ألف قتيل وجريح من المدنيين، ورد الحوثيون بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بموجة من هجمات المسيّرات على السعودية والإمارات.

وفي ساحة المعركة، أحرز الحوثيون تقدمًا سريعًا في بداية الحرب، فتحركوا شرقًا نحو مأرب، واندفعوا جنوبًا إلى عدن في أوائل عام ٢٠١٥. لكن التدخل السعودي دفعهم إلى التراجع شمالًا وغربًا حتى استقرت خطوط الجبهة. وتعثرت في صيف عام ٢٠١٦ جهود أممية للتوسط في محادثات سلام بين المتمردين الحوثيين وحلفائهم والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وفي جنوب البلاد وشرقها، هدد تنامي تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP) سيطرة الحكومة، وإن كان نفوذه قد تراجع منذ ذلك الحين.

وفي يوليو ٢٠١٦، أعلن الحوثيون وحكومة الرئيس السابق صالح، الذي أُطيح به عام ٢٠١١ بعد نحو ثلاثين عامًا في السلطة، تشكيل مجلس سياسي لحكم صنعاء وأجزاء واسعة من شمال اليمن. لكن صالح انفصل عن الحوثيين في ديسمبر ٢٠١٧، ودعا أنصاره إلى حمل السلاح ضدهم. وقُتل صالح وهُزمت قواته خلال يومين. وفي الأثناء، واجه هادي والحكومات المعترف بها دوليًا تحديًا خاصًا تمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي (STC). وقد تأسس المجلس عام ٢٠١٧، وانبثق من الحركة الانفصالية الجنوبية التي سبقت الحرب الأهلية، ويسيطر على مناطق في الجنوب الغربي تشمل عدن ومحيطها. وأُدمج المجلس في الحكومات المعترف بها دوليًا بموجب اتفاق توسطت فيه السعودية عام ٢٠١٩، لكنه ظل قادرًا على فرض التحديات.

وفي عام ٢٠١٨، شنت قوات التحالف هجومًا شمالًا على امتداد الساحل باتجاه مدينة الحديدة الاستراتيجية، وهي الميناء البحري الرئيسي لشمال اليمن. وانتهى القتال بوقف لإطلاق النار والتزامات بسحب القوات من المدينة. وصمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير، لكن القتال استمر في مناطق أخرى. وظلت تعز، ثالث أكبر مدن اليمن، بؤرة صراع رئيسية أيضًا، بعدما فرض الحوثيون عليها حصارًا منذ عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٢٠، انسحبت الإمارات رسميًا من اليمن، لكنها ما زالت تحتفظ بنفوذ واسع في البلاد.

وفي فبراير ٢٠٢١، أطلق المتمردون الحوثيون هجومًا للسيطرة على مأرب، آخر معاقل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. وفي أوائل مارس، نفذوا ضربات صاروخية على السعودية، شملت استهداف ناقلات نفط ومنشآت نفطية ومطارات دولية. ورد التحالف الذي تقوده السعودية على تصاعد الهجمات بغارات جوية استهدفت صنعاء. وكانت الضربات أشد المواجهات دموية منذ عام ٢٠١٨، إذ أسفر عن مقتل مئات المقاتلين وعقّد مسارات السلام.

وفي الأثناء، ألحق الصراع أضرارًا جسيمة بالمدنيين اليمنيين، وجعل اليمن مسرحًا لأسوأ أزمة إنسانية في العالم. وتقدّر الأمم المتحدة أن ٦٠ في المئة من الوفيات المقدرة بنحو ٣٧٧,٠٠٠ وفاة في اليمن بين عام ٢٠١٥ وبداية عام ٢٠٢٢ نتجت من أسباب غير مباشرة، مثل انعدام الأمن الغذائي وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية. ولا يزال ثلثا السكان، أي ٢١,٦ مليون يمني، في حاجة ماسة إلى المساعدة. ويواجه خمسة ملايين خطر المجاعة، وأدى تفشي الكوليرا إلى إصابة أكثر من مليون شخص. وتفيد تقارير بأن جميع أطراف الصراع انتهكت حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتزيد الأزمة الاقتصادية من تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة. ففي أواخر عام ٢٠١٩، أدى الصراع إلى انقسام الاقتصاد إلى منطقتين اقتصاديتين واسعتين، في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون وتلك التي تسيطر عليها الحكومة المدعومة من السعودية. وفي خريف عام ٢٠٢١، أدى التراجع الحاد في قيمة العملة اليمنية، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للسكان، وجعل الحصول على كثير من الضروريات الأساسية أكثر صعوبة. وأفضى ذلك إلى احتجاجات واسعة في مدن جنوب اليمن، واجهتها قوات الأمن بالقوة.

وبمعزل عن الحرب الأهلية المستمرة، يُعتقد أن الولايات المتحدة تنفذ عمليات لمكافحة الإرهاب في اليمن، معتمدة أساسًا على الغارات الجوية لاستهداف تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ومسلحين مرتبطين بتنظيم «الدولة الإسلامية» . وتولي الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في اليمن، وقد تعاونت مع الحكومة اليمنية في هذا المجال منذ تفجير المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» عام ٢٠٠٠. ومنذ عام ٢٠٠٢، نفذت الولايات المتحدة قرابة ٤٠٠ ضربة في اليمن. وفي أبريل ٢٠١٦، نشرت فريقًا عسكريًا صغيرًا لتقديم المشورة والمساعدة للقوات التي تقودها السعودية لاستعادة أراضٍ من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وفي يناير ٢٠١٧، أسفرت مداهمة نفذتها قوات العمليات الخاصة الأمريكية وسط اليمن عن مقتل جندي أمريكي، وعدة مقاتلين يُشتبه في انتمائهم إلى التنظيم، وعدد غير معلوم من المدنيين اليمنيين. وفي خروج عن السياسة الأمريكية السابقة، أعلن الرئيس جو بايدن في فبراير ٢٠٢١ إنهاء الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية التي تقودها السعودية في اليمن، وألغى تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية. وفي يناير ٢٠٢٤، أُعيد تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية بسبب هجماتهم الأخيرة على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن.

وفي أبريل ٢٠٢٢، استقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، المعترف به دوليًا لكنه غير محبوب شعبيًا، بعد عشر سنوات في السلطة، ليفسح المجال أمام مجلس رئاسي جديد من سبعة أعضاء، أكثر تمثيلًا للفصائل السياسية اليمنية. ويرأس المجلس الجديد رشاد العليمي، مستشار هادي الذي تربطه علاقات وثيقة بالسعودية وبشخصيات سياسية يمنية نافذة.

التطورات الأخيرة

رغم أن وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر انتهى رسميًا في أكتوبر ٢٠٢٢، امتنع الطرفان منذ ذلك الحين عن خطوات تصعيدية كبيرة، وظلت مستويات الأعمال العدائية منخفضة. واستؤنفت محادثات السلام بين مسؤولين سعوديين وحوثيين بوساطة عُمانية في أبريل ٢٠٢٣، بالتوازي مع جهود الوساطة الأممية المتواصلة. لكن التقدم الملموس لا يزال بعيد المنال، ولم تسفر أول زيارة رسمية للحوثيين إلى العاصمة السعودية منذ بدء الحرب، في ١٤ سبتمبر، عن شيء يتجاوز التصريحات المتفائلة.

وأفادت تقارير بأن المناقشات تمحورت حول إعادة فتح الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين ومطار صنعاء بالكامل، وجهود إعادة الإعمار، وجدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من اليمن. كما نوقش في المفاوضات تعليق خط الطيران التجاري الوحيد المنطلق من صنعاء، وضربة حوثية بمسيّرة في أواخر سبتمبر أسفرت عن مقتل أربعة عسكريين بحرينيين من أفراد التحالف الذي تقوده السعودية.

وأثارت المحادثات بين إيران والسعودية بوساطة صينية في أبريل ٢٠٢٣ آمالًا في التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الصراع في اليمن. وأفضت المحادثات إلى اتفاق مثّل اختراقًا في مسار إعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح سفارتي البلدين، بعد سنوات من التوتر والعداء. وقالت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة إن الاتفاق قد يسرّع جهود تجديد وقف إطلاق النار المنتهي.

وفي حين بقيت الأعمال العدائية بين الطرفين المتحاربين عند مستوى منخفض، تصاعد العنف السياسي الذي ينفذه تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في مايو ويونيو، ليبلغ أعلى مستوى شهري له منذ نوفمبر ٢٠٢٢. وتركز معظم العنف في محافظتي أبين وشبوة، حيث استخدم التنظيم المسيّرات والعبوات الناسفة لاستهداف قوات مرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي أغسطس ٢٠٢٣، نفذ التنظيم تفجيرًا أسفر عن مقتل قائد عسكري وثلاثة جنود من قوات الحزام الأمني، وهي جماعة مسلحة موالية للمجلس الانتقالي. وفي وقت سابق من الشهر نفسه، قتل مقاتلو التنظيم خمسة جنود من قوة أخرى مرتبطة بالمجلس الانفصالي. ومن المرجح أن يكون استخدام التنظيم للمسيّرات مؤخرًا في جنوب اليمن محاولة لإعادة تأكيد نفوذه في المنطقة رغم تراجعه، ويرى بعض المراقبين أن هذا الاستخدام المفاجئ والمستمر للمسيّرات يشير إلى دعم خارجي. كما واصل التنظيم عملياته المناهضة للانفصاليين، إذ استهدف هجوم آخر في أوائل أكتوبر خمسة مقاتلين مدعومين من المجلس الانتقالي وأصابهم.

وبعد ثلاثة أيام من هجوم ٧ أكتوبر على إسرائيل، حذر زعيم الحوثيين في اليمن، عبد الملك الحوثي، من أن الجماعة سترد بعمل عسكري إذا تدخلت الولايات المتحدة مباشرة في الحرب بين حماس وإسرائيل. وفي منتصف أكتوبر، أعلن مسؤولون أمريكيون أن المدمرة «يو إس إس كارني» أسقطت عدة صواريخ كروز ومسيّرات حوثية أُطلقت باتجاه إسرائيل. وواصل الحوثيون إطلاق دفعات من الصواريخ والمسيّرات، إلى أن أعلنوا رسميًا دخول الحرب دعمًا للفلسطينيين في قطاع غزة في ٣١ أكتوبر. واستمرت هجمات حوثية مماثلة خلال نوفمبر. وفي ١٩ نوفمبر، اختطف الحوثيون سفينة تجارية في البحر الأحمر، وهاجموا منذ ذلك الحين ما لا يقل عن ٣٣ سفينة أخرى باستخدام المسيّرات والصواريخ والزوارق السريعة حتى أواخر يناير ٢٠٢٤. ونتيجة لذلك، توقفت شركات شحن كبرى عن استخدام البحر الأحمر، الذي تمر عبره قرابة ١٥ في المئة من التجارة البحرية العالمية، وحوّلت مساراتها إلى رحلات أطول وأعلى تكلفة حول جنوب أفريقيا. وأدى الوضع إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، ما أثار مخاوف من تجدد أزمة غلاء المعيشة. وردًا على الهجمات الحوثية المتواصلة في البحر الأحمر، نفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غارات جوية منسقة على أهداف حوثية في اليمن في ١١ و ٢٢ يناير. وليس من الواضح ما إذا كانت الهجمات ستتوقف في المستقبل القريب، إذ يتعهد الحوثيون بمواصلة عملياتهم العسكرية إلى حين الاتفاق على وقف لإطلاق النار في قطاع غزة والسماح بدخول المساعدات إليه.

https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen

تحقيق حصري: شيبا إنتليجنس تكشف مصدرين محتملين لصواريخ كروز الحوثية المستخدمة في هجمات الرياض

قبل نحو ثلاثة أشهر من الهجمات على مطار الملك خالد الدولي في الرياض، كشفت شيبا إنتليجنس أن جماعة الحوثيين نشرت منصات إطلاق صواريخ كروز شمال دماج بمحافظة صعدة اليمنية، قرب الحدود السعودية، بالتزامن مع نقل متخصصين في الصواريخ وفرق دعم فني ولوجستي إلى المناطق الحدودية.

وجاء هذا الكشف في ١٢ يوليو ٢٠٢٦، عندما نشرت المنصة معلومات حصرية عن إعادة انتشار القدرات الصاروخية الحوثية في شمال اليمن وغربه، بما يشمل مواقع في صعدة والحديدة وعلى امتداد الساحل الغربي، وسط تكثيف الاستعدادات العسكرية.

وبعد ثلاثة أشهر، أعلن التحالف بقيادة السعودية أن مطار الملك خالد الدولي استُهدف بسلسلة من الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، شملت ضربات بصواريخ كروز، وأسفرت عن سقوط ضحايا وإلحاق أضرار بمنشآت المطار.

وأعاد تسلسل هذه الأحداث تسليط الضوء على ما كشفته شيبا إنتليجنس سابقًا، وأثار سؤالًا أوسع بشأن أصول صواريخ كروز الحوثية المخصصة لضرب الأهداف البرية، وكيفية تطور قدراتها، والجهات التي ساعدت في توفير التكنولوجيا والمكونات والخبرات التي تتيح استمرار البرنامج الصاروخي للجماعة.

وفي تحقيق حصري أعدّه خبير عسكري لشيبا إنتليجنس، جرى فحص الخصائص التقنية لصواريخ كروز المخصصة لضرب الأهداف البرية، إلى جانب أنواع الصواريخ التي عرضها الحوثيون علنًا، والمنظومات الصاروخية الإيرانية، والمكونات المضبوطة في شحنات أسلحة بحرية، وهجمات الجماعة بعيدة المدى على السعودية وإسرائيل.

ويحدد التحقيق سيناريوهين رئيسيين لتطور هذه القدرات: الحصول على منظومات صواريخ كروز كاملة عبر شبكات تهريب دولية، أو تعديل صواريخ موجودة بالفعل لدى الحوثيين باستخدام مكونات ومنظومات إضافية وخبرات تقنية أجنبية.

ويقدّر الخبير العسكري أيضًا أن الجماعة قد تمتلك صواريخ كروز يتجاوز مداها ١,٦٠٠ كيلومتر. ويطرح التحقيق كذلك احتمال مساهمة متخصصين روس وصينيين وهنود في تطوير بعض المنظومات، إلى جانب الدور الإيراني الموثق في دعم القدرات الصاروخية الحوثية.

وتستند هذه النتائج إلى تحليل تقني، وتحقيقات سابقة لشيبا إنتليجنس، وتقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، وعمليات ضبط أسلحة في البحر، وتحقيقات دولية بشأن تطور شبكات إمداد الحوثيين بالأسلحة.

الكشف المبكر لشيبا إنتليجنس: منصات إطلاق صواريخ كروز قرب الحدود السعودية

في ١٢ يوليو ٢٠٢٦، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا حصريًا بعنوان:

«الحوثيون ينشرون صواريخ على امتداد الحدود السعودية مع تصاعد الاستعدادات لإغلاق باب المندب».

وكشف التحقيق عن نشر منصات إطلاق صواريخ كروز شمال دماج بمحافظة صعدة، بالتزامن مع نقل متخصصين في الصواريخ وفرق دعم فني ولوجستي إلى المناطق الحدودية.

ووثقت شيبا إنتليجنس أيضًا تحركات إضافية مرتبطة بالصواريخ في غرب اليمن، شملت نشر صواريخ باليستية بعيدة المدى في منطقتي الشغف (Shaghaf-Al) والعمارية (Amma--Al riyah) بمحافظة الحديدة، قرب الحدود الإدارية مع محافظة المحويت.

وأشارت المعلومات إلى صدور تعليمات بنشر منصات إطلاق إضافية في الجاح والصليف والتحيتا، في إطار استعدادات عسكرية حوثية أوسع تمتد باتجاه الساحل الغربي والبحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها شيبا إنتليجنس آنذاك، ارتبطت هذه التحركات بإعادة توزيع القدرات الصاروخية وقدرات الطائرات المسيّرة، وإنشاء مواقع انتشار إضافية، وتكليف فرق متخصصة بدعم العمليات العسكرية.

واكتسب هذا الكشف أهمية متجددة بعد هجمات الرياض، لأنه وثّق تعزيز الانتشار الصاروخي الحوثي قرب السعودية قبل استخدام صواريخ كروز في الهجمات على مطار الملك خالد الدولي.

وتكمن أهميته أيضًا في أن شيبا إنتليجنس لم ترصد نشر منصات الإطلاق فحسب، بل رصدت كذلك انتقال الكوادر الفنية؛ وهو تفصيل يرتبط مباشرة بالسؤال المحوري لهذا التحقيق: كيف يحصل الحوثيون على قدراتهم الصاروخية، وكيف يشغّلونها ويطوّرونها؟

وعليه، يوفر الكشف المنشور في يوليو نقطة مرجعية مهمة، زمنيًا وعسكريًا، لفهم التطورات اللاحقة، من دون أن يثبت أن منصات الإطلاق التي رُصدت آنذاك استُخدمت بالضرورة في هجمات أكتوبر.

مطار الملك خالد الدولي: صواريخ كروز ضمن ٢٠ هجومًا

في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٦، أعلن المتحدث باسم التحالف بقيادة السعودية، اللواء تركي المالكي، أن مطار الملك خالد الدولي تعرض لـ ٢٠ هجومًا بين ١ و ١١ أكتوبر.

وبحسب تصنيف التحالف، شملت الهجمات عشر طائرات مسيّرة، وأربعة صواريخ باليستية، وأربعة صواريخ كروز، ومقذوفين لم يُحدَّد نوعهما.

وأفاد التحالف أيضًا بسقوط قتلى وجرحى، وعرض صورًا لشظايا صواريخ كروز قال إنها مرتبطة بالهجمات على المطار.

وخلال إحدى موجات الهجوم، أعلن التحالف اعتراض صاروخ كروز قرب المطار. كما سقط مقذوف على الصالة رقم ٤، متسببًا في اندلاع حريق وسقوط ضحايا.

ويكتسب استخدام صواريخ كروز، وفق ما أُعلن، أهمية خاصة؛ إذ تختلف هذه الأسلحة عن الصواريخ الباليستية في أنماط طيرانها ومنظومات دفعها وتوجيهها، وكذلك في التحديات التي تفرضها على شبكات الدفاع الجوي.

كما يثير استمرار الهجمات بعيدة المدى، رغم العمليات التي تستهدف مستودعات أسلحة الحوثيين ومنصات إطلاق صواريخهم، تساؤلات بشأن حجم مخزون الجماعة المتبقي وقدرتها على تعويض خسائرها.

الخصائص التقنية لصواريخ كروز المخصصة لضرب الأهداف البرية

يركز التحقيق على صواريخ كروز متوسطة المدى المخصصة لضرب الأهداف البرية، وهي فئة من الأسلحة قادرة على قطع مسافات كبيرة بفضل الدفع المستمر، مع اتباع مسارات طيران على ارتفاعات منخفضة نسبيًا.

ويحدد الخبير العسكري الخصائص التقنية النموذجية التالية:

الخاصية	المواصفات التقنية
المدى	**من ٣٠٠ إلى ١،٣٠٠ كيلومتر لفئة الصواريخ متوسطة المدى**
السرعة	**من ٠,٧ إلى ٠,٩ ماخ**
ارتفاع الطيران	**من ٣٠ إلى ١٥٠ مترًا عند الطيران على ارتفاع منخفض**
الدقة المحتملة	**من ٣ إلى ١٠ أمتار**
وزن الرأس الحربي	**من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ كيلوغرام**
منظومات التوجيه	**نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، ونظام الملاحة بالقصور الذاتي (INS)، ومطابقة التضاريس، والملاحة المعتمدة على الصور**
منصات الإطلاق	**منصات إطلاق أرضية ثابتة أو متحركة**

وتختلف هذه المواصفات من منظومة صاروخية إلى أخرى، فيما يتجاوز مدى بعض صواريخ كروز الحديثة حدود فئة المدى المتوسط بفارق كبير.

ويوضح الخبير أن من السمات المميزة لصواريخ كروز قدرتها على الطيران على ارتفاعات منخفضة نسبيًا، والمناورة وتغيير الاتجاه أثناء الطيران، بخلاف الصواريخ الباليستية التي تتبع مسارات مختلفة اختلافًا جوهريًا.

وتستخدم بعض صواريخ كروز منظومات ملاحة متكاملة تجمع بين تحديد المواقع بالأقمار الصناعية، والملاحة بالقصور الذاتي، ومطابقة تضاريس الأرض، والتوجيه المعتمد على الصور، بما يمكّنها من إصابة الأهداف المحددة بدقة عالية.

وقد تزيد هذه الخصائص صعوبة الكشف المبكر والاعتراض، ولا سيما عندما تحلّق الصواريخ على ارتفاعات منخفضة وتكون بصماتها الرادارية صغيرة نسبيًا.

وفي المقابل، قد تتيح سرعاتها دون الصوتية لمنظومات الدفاع الجوي فرصًا أكبر للاشتباك معها بعد رصدها. وقد تتأثر بعض منظومات التوجيه أيضًا بالظروف البيئية، فيما تؤثر تكاليف التطوير والإنتاج في حجم المخزونات الصاروخية المتاحة وإمكانية استدامتها.

الترسانة الحوثية: من «قدس-١» إلى الأجيال اللاحقة

تُظهر مراجعة البرنامج الصاروخي الحوثي أن الجماعة امتلكت قدرات في مجال صواريخ كروز قبل هجمات أكتوبر ٢٠٢٦ بسنوات.

وسبق أن أعلن الحوثيون عن منظومات تنتمي إلى عائلة «قدس»، ثم عرضوا طرازات إضافية في استعراضات عسكرية وفي بيانات بشأن هجمات بعيدة المدى.

ويتناول التحقيق صاروخ «قدس-١»، الذي ورد في تحقيقات الأمم المتحدة بشأن هجمات سابقة على السعودية، إلى جانب صواريخ «قدس-٢» و«قدس-٣» و«قدس-٤» و«قدس-٥»، فضلًا عن صور لمنظومة عُرّفت باسم «قدس Z-0».

ويشير أيضًا إلى صاروخ «قدير» (Qadeer)، الذي يصفه التقييم التقني للخبير بأن مداه يبلغ نحو ١,٣٥٠ كيلومترًا، ويربطه بادعاءات الحوثيين شن هجمات على إسرائيل.

وتوضح هذه المنظومات اتساع تنوع الصواريخ التي تعلن الجماعة امتلاكها، مع ضرورة التمييز بين المواصفات الدقيقة المنسوبة إليها وبيانات الأداء التي جرى التحقق منها بصورة مستقلة.

وفي نوفمبر ٢٠٢٣، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا موسعًا بعنوان «القدرات الصاروخية للحوثيين في اليمن»، تناول تطور الترسانة الصاروخية الحوثية وأصولها.

وحدد ذلك التحقيق ثلاثة مصادر رئيسية: مخزونات الجيش اليمني السابق التي استولى عليها الحوثيون، والأسلحة والتكنولوجيا الإيرانية، ومنظومات أقدم ذات منشأ أجنبي عُدّلت أو طُوّرت لاحقًا.

كما تناول أدوار متخصصين يمنيين سابقين في الصواريخ، وخبراء إيرانيين، وعناصر مرتبطة بحزب الله، في تشغيل بعض منظومات الأسلحة وصيانتها وتطويرها.

وتُعد هذه الخلفية التاريخية ضرورية لتحديد ما إذا كانت الهجمات الأخيرة تمثل امتدادًا لقدرات قائمة، أم مرحلة إضافية في تطور صواريخ كروز الحوثية.

تحقيقات الأمم المتحدة: مكونات «قدس-١» تكشف ارتباطات تكنولوجية خارجية

توفر تحقيقات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن بعضًا من أهم الأدلة الوثائقية بشأن أصول قدرات الحوثيين في مجال صواريخ كروز.

وفي تقريره لعام ٢٠٢٠، فحص الفريق حطام صواريخ كروز جُمع من هجمات سابقة، وقيّم مكونات مرتبطة بعائلة «قدس».

ورصد التحقيق خصائص تقنية ومكونات ذات منشأ أجنبي، بينها أجزاء مرتبطة بمنظومات الدفع، ما أبرز اعتماد البرنامج على تكنولوجيا ومواد لا يمكن تفسير توافرها بالقدرات الصناعية المحلية اليمنية آنذاك وحدها.

ووثق الفريق أيضًا شحنات أسلحة مضبوطة في البحر تضمنت مكونات مرتبطة بصواريخ كروز المخصصة لضرب الأهداف البرية ومنظومات صواريخ مضادة للسفن.

ومن الحالات البارزة شحنة اعتُرضت في بحر العرب في نوفمبر ٢٠١٩، واحتوت على مكونات مرتبطة بصاروخ «قدس-١»، إلى جانب أجزاء مرتبطة بصاروخ مضاد للسفن من طراز C-802 ومنظومة أخرى لصواريخ كروز.

وتكمن أهمية هذه الشحنة في اشتمالها على مكونات لأسلحة مصممة لأدوار عملياتية مختلفة، بما يُظهر تنوع المعدات العسكرية التي تُنقل عبر شبكات الإمداد غير المشروعة.

وفي تقاريره لعام ٢٠٢٢، تناول الفريق قدرة الحوثيين على الحصول على مكونات أجنبية يمكن أن تدعم استمرار تجميع بعض الأسلحة وإنتاجها محليًا، في حين ظلت المنظومات الأكثر تطورًا معتمدة على مصادر تكنولوجية خارجية.

وتشير هذه النتائج إلى أنه لا يمكن فهم البرنامج الصاروخي الحوثي بوصفه جهدًا تصنيعيًا محليًا مستقلًا بالكامل، ولا بوصفه منظومة تعتمد حصرًا على استيراد أسلحة كاملة.

بل يجمع البرنامج بين التوريد من الخارج، والتجميع المحلي، والتكييف التقني.

حطام ميناء الضبة: أدلة أممية على استمرار تطور عائلة «قدس»

في نوفمبر ٢٠٢٢، تعرض ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت اليمنية لهجوم بصاروخ كروز.

وفي يونيو ٢٠٢٣، فحص فريق خبراء الأمم المتحدة حطامًا من الهجوم، وقارن خصائصه التقنية وعلاماته بصواريخ «قدس» التي سبق توثيقها.

وكشف الفحص عن أوجه تشابه تقنية مع عائلة صواريخ كروز التي سبق ربطها بهجمات في السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

كما فحص الفريق طرازات من صواريخ «قدس-١» و«قدس-٢» و«قدس-٣»، مقدمًا أدلة إضافية على تطور هذه العائلة الصاروخية خلال الصراع.

وتوفر هذه النتائج أساسًا مهمًا لمقارنة الأجيال السابقة من صواريخ كروز الحوثية بالقدرات التي ظهرت في هجمات أكتوبر ٢٠٢٦.

كما تؤكد أهمية فحص حطام الصواريخ الذي عرضه التحالف بقيادة السعودية.

وقد تساعد المقارنات التي تشمل مكونات الدفع، وأجزاء هياكل الصواريخ، ومعدات التوجيه، وعلامات التصنيع، في تحديد ما إذا كانت الصواريخ المستخدمة ضد الرياض تنتمي إلى عائلة معروفة، أم تمثل منظومة مختلفة.

السيناريو الأول: تهريب صواريخ كروز كاملة إلى اليمن

يبحث التحقيق احتمال حصول الحوثيين على صواريخ كروز كاملة مخصصة لضرب الأهداف البرية من مورّدين أجانب، ونقلها إلى اليمن عبر شبكات تهريب دولية.

ويدعم هذا السيناريو سجل طويل من شحنات الأسلحة التي اعتُرضت وقيل إنها كانت متجهة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين.

وفي يناير ٢٠٢٤، نشرت شيبا إنتليجنس تفاصيل عن عملية اعتراض بحرية أمريكية في بحر العرب، شملت مكونات لصواريخ كروز وصواريخ باليستية، إلى جانب معدات عسكرية أخرى.

وشملت عمليات الضبط اللاحقة أسلحة ومعدات إضافية، منها صواريخ ومكونات توجيه ورؤوس حربية ومواد مرتبطة بمنظومات أسلحة متعددة.

ومن شأن الحصول على صواريخ كاملة أن يمكّن الحوثيين من توسيع قدراتهم دون الاضطرار إلى تصنيع كل مكوّن رئيسي محليًا.

غير أن محتويات الشحنات التي جرى اعتراضها تشير أيضًا إلى مسار مهم آخر: الحصول على المكونات المنفردة اللازمة للتجميع والصيانة والتعديل.

وهذا يقود إلى السيناريو الرئيسي الثاني في التحقيق.

السيناريو الثاني: تطوير صواريخ موجودة بالفعل في الترسانة الحوثية

يبحث التحقيق ما إذا كان الحوثيون قد طوّروا صواريخ كروز موجودة بالفعل في حوزتهم، بدلًا من الاعتماد الكامل على منظومات مستوردة حديثًا.

ويركز الخبير العسكري على احتمال تعديل منظومات صواريخ كروز قائمة، بما فيها صواريخ مرتبطة بمهام بحرية، لتعزيز قدراتها على ضرب الأهداف البرية، من خلال إدماج مكونات ومنظومات فرعية إضافية والاستعانة بخبرات تقنية متخصصة.

ويحدد التحقيق صواريخ «قدس-٢» و«قدس-٣» و«قدس-٤» و«قدس-٥» بوصفها منظومات تستحق المقارنة التقنية، إلى جانب صواريخ إيرانية مثل «باوه» (Paveh) و«هويزة» (Hovey-zeh).

ويكتسب هذا السيناريو أهمية خاصة بالنظر إلى سجل الحوثيين في تعديل الأسلحة الموروثة من مخزونات الجيش اليمني السابق وتكييف المنظومات ذات المنشأ الأجنبي.

ويحدد الخبير العسكري أربعة دوافع محتملة لتطوير هذه القدرات: توسيع الترسانة بإضافة أنواع أخرى من الصواريخ، وتنويع الخيارات الهجومية، وامتلاك وسائل إضافية لضرب أهداف استراتيجية بعيدة، والتعويض عن الاستنزاف المحتمل لمخزونات الصواريخ الباليستية.

وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٦، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا بعنوان «تتبّع التكنولوجيا الإيرانية: سلاح حوثي جديد مضاد للطائرات قد يكون منظومة هجينة متسكعة».

وتناول ذلك التحقيق احتمال دمج تقنيات من منظومات أسلحة مختلفة لإنتاج منصة ذات خصائص عملياتية جديدة.

ورغم اختلاف الأسلحة المعنية، يتناول التحقيقان سؤالًا مشتركًا: إلى أي مدى تقدمت حركة الحوثيين في استخدام المكونات والتكنولوجيا الأجنبية لتعديل منظومات عسكرية قائمة؟

وتشير تحقيقات سابقة بشأن شبكات توريد الحوثيين إلى أن الحصول على المكونات والخبرات أصبح عنصرًا مهمًا في البنية العسكرية للجماعة، إلى جانب تهريب الأسلحة الكاملة.

شبكات الإمداد الدولية: من الأسلحة الكاملة إلى المكونات التجارية

في ١١ يوليو ٢٠٢٦، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا بعنوان «من التجارة إلى القوة النارية: كيف أصبح الحوثيون الذراع المنفذة للعمليات العسكرية الإيرانية في المنطقة».

وتتبع التحقيق تطور شبكات توريد الحوثيين من الاعتماد على شحنات أسلحة كاملة إلى منظومة أكثر تعقيدًا تشمل مكونات مزدوجة الاستخدام، ووسطاء تجاريين، وتجميعًا محليًا.

ويتقاطع هذا التقييم مع أبحاث دولية، منها دراسة نشرتها «سنتشري إنترناشونال» (Centu-ry International) في فبراير ٢٠٢٦، تناولت تطور شبكات توريد الحوثيين إلى سلاسل إمداد متنوعة.

كما تناولت تحقيقات صحفية دولية أدوار شركات تجارية ووسطاء في توريد الإلكترونيات والمحركات ومعدات الملاحة وتكنولوجيا الاتصالات.

وفي ٢ سبتمبر ٢٠٢٦، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا بشأن إفادات خلية تهريب وصفت ثلاثة مسارات لإمداد الحوثيين عبر إيران والصومال وجيبوتي.

ووصفت تلك الإفادات حركة الشحنات عبر مسارات بحرية وتجارية باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما فيها ميناء الصليف.

وتشير هذه النتائج، مجتمعة، إلى أنه لا يمكن تفسير تطور القدرات الصاروخية الحوثية بنقل أسلحة كاملة من دولة مصنّعة واحدة فحسب.

فقد تأتي المكونات من مورّدين متعددين، فيما قد تجري عمليات التجميع والصيانة والتطوير في مواقع مختلفة.

وهذا ما يمنح السيناريو الثاني الذي يطرحه الخبير العسكري أهمية خاصة في تفسير قدرة الجماعة على الحفاظ على إمكاناتها في توجيه ضربات بعيدة المدى رغم الضغوط.

الخبرات الأجنبية: الدور الإيراني واحتمال مشاركة روسية وصينية وهندية

يطرح التحقيق احتمال مساهمة متخصصين أجانب في تطوير صواريخ كروز الحوثية، ويشير الخبير العسكري تحديدًا إلى احتمال مشاركة تقنية روسية وصينية وهندية.

وتتجاوز دلالة هذا السيناريو جنسيات المتخصصين الأفراد لتشمل الخبرات اللازمة لتطوير منظومات صاروخية متقدمة.

فصواريخ كروز تجمع بين تقنيات الدفع والملاحة والتحكم في الطيران والتوجيه والتصنيع، ويتطلب تطويرها معرفة تقنية متخصصة.

وقد وثقت تحقيقات دولية الدور المحوري لإيران في تعزيز القدرات العسكرية الحوثية من خلال نقل التكنولوجيا والمكونات والتدريب والمساعدة التقنية.

كما تناولت رويترز وتقارير دولية أخرى مساهمة عناصر مرتبطة بالحرس الثوري الإسلامي الإيراني وحزب الله اللبناني في تطوير القدرات العسكرية الحوثية.

وفي مارس ٢٠٢٤، نشرت شيبا إنتليجنس تحقيقًا بعنوان «ما الصلة بين ادعاء الحوثيين امتلاك صواريخ فرط صوتية والدور الروسي في معركة البحر الأحمر؟».

واستكشف التحقيق الروابط المحتملة بين ادعاءات الحوثيين امتلاك تكنولوجيا صاروخية متقدمة والدور الروسي في المواجهة الجيوسياسية الأوسع المرتبطة بالبحر الأحمر.

وسلطت تحقيقات أخرى الضوء على تنوع الأصول الصناعية والتكنولوجية للأسلحة والمكونات التي تصل إلى اليمن.

وتوفر هذه النتائج، مجتمعة، أساسًا لبحث ما إذا كانت خبرات أجنبية إضافية قد أسهمت في تطوير منظومات صواريخ كروز الحوثية.

ويظل الدور الإيراني الأكثر توثيقًا في التحقيقات الدولية بشأن الدعم العسكري للحوثيين. أما احتمال مشاركة متخصصين روس وصينيين وهنود في البرنامج المحدد الذي يتناوله هذا التحقيق، فيبقى فرضية تقنية يطرحها الخبير العسكري، وليس استنتاجًا تدعمه هويات أشخاص محددين أو وثائق عملياتية مباشرة.

المقارنة مع المنظومات الإيرانية: «باوه» و«هويزة» وعائلة «قدس»

يفحص التحقيق صورًا ومقارنات تقنية تتناول صواريخ «قدس» الحوثية ومنظومات إيرانية، منها «باوه» و«هويزة».

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة في ضوء تطور برنامج صواريخ كروز الإيرانية بعيدة المدى.

وفي فبراير ٢٠٢٣، أعلنت إيران عن صاروخ كروز «باوه»، وقالت إن مداه يبلغ ١,٦٥٠ كيلومترًا، وهو قريب من المدى الذي يقدّره الخبير العسكري لبعض القدرات الحوثية.

وكانت إيران قد كشفت سابقًا عن صواريخ كروز أخرى مخصصة لضرب الأهداف البرية، منها «سومار» و«هويزة».

وتُظهر هذه المنظومات أن إيران تمتلك تكنولوجيا صواريخ كروز متوسطة وبعيدة المدى المخصصة لضرب الأهداف البرية، ما يجعل المقارنات التقنية مع المنظومات التي يعلن الحوثيون عنها ذات أهمية خاصة.

ويجب أن تميّز هذه المقارنات بين التشابه في التصميم الخارجي والتطابق الفعلي في المحركات ومنظومات التوجيه والمكونات الداخلية.

فاختلاف التسميات المستخدمة في الاستعراضات العسكرية لا يدل بالضرورة على اختلاف كامل في التقنيات أو عمليات التصنيع.

ولذلك، قد يساعد فحص حطام هجمات الرياض في توضيح ما إذا كانت الصواريخ المستخدمة تشترك في مكونات أو خصائص تصميمية مع منظومات إيرانية، أو مع صواريخ كروز سبق أن وثقها محققو الأمم المتحدة.

لماذا تشكّل صواريخ كروز تحديًا للدفاعات الجوية السعودية؟

يتناول التحقيق الخصائص التقنية التي قد تجعل اعتراض صواريخ كروز أكثر صعوبة في ظروف عملياتية معينة.

ويستعرض الخبير العسكري عدة منظومات دفاع جوي قادرة على الاشتباك مع صواريخ كروز، منها «باتريوت PAC-3» و«PAC-3 MSE»، والمنظومة الأوروبية SAMP/T، ومنظومات مثل MEADS وMRIC وS-400.

وتشغّل السعودية شبكة دفاع جوي متعددة الطبقات، تدعمها قدرات إنذار مبكر وطائرات قتالية، منها طائرات الإنذار المبكر المحمولة جوًا E-3 ومقاتلات F-15SA.

ويشير التحقيق إلى أن الدفاعات الجوية السعودية أعلنت اعتراض صواريخ كروز في مناسبات متعددة، منها الهجمات الأخيرة.

ومع ذلك، يحدد الخبير العسكري عدة عوامل قد تساعد في تفسير وصول بعض المقذوفات إلى أهدافها.

أولها عنصر المفاجأة المرتبط باستخدام صواريخ كروز بعيدة المدى ضد منشآت استراتيجية.

وثانيها احتمال استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة في وقت واحد، بما قد يفرض ضغوطًا إضافية على شبكات الكشف والاعتراض.

وثالثها انخفاض ارتفاع الطيران نسبيًا ومحدودية البصمة الرادارية لبعض صواريخ كروز.

أما العامل الرابع، فيتعلق بالتضاريس وخصائص مسارات الطيران التي قد تؤثر في الكشف المبكر.

ويشير التحقيق أيضًا إلى تقديرات عسكرية تضع نسب نجاح الاعتراض السعودية للتهديدات الجوية بين ٩٥ و ٩٨ بالمئة. غير أن البيانات العملياتية المتاحة لا تثبت انطباق هذه النسبة تحديدًا على صواريخ كروز خلال هجمات أكتوبر.

وتوضح هذه العوامل أسباب استمرار مواجهة منظومات الدفاع الجوي المتطورة تحديات عند التصدي لتهديدات متنوعة قد تتزامن، ولا سيما تلك التي تقترب على ارتفاعات منخفضة.

استنزاف الصواريخ الباليستية واحتمال التحول نحو صواريخ كروز

يطرح الخبير العسكري احتمال ارتباط تطور قدرات الحوثيين في مجال صواريخ كروز، جزئيًا، باستنزاف مخزونات الصواريخ الباليستية خلال سنوات الصراع.

وتكمن أهمية هذا السيناريو في المزايا العملياتية للترسانة المتنوعة، التي تتيح خيارات إضافية لتوجيه الضربات وتقلل الاعتماد على فئة واحدة من الصواريخ.

وقد يدفع استمرار الضربات على مستودعات الأسلحة ومنشآت الإطلاق الجماعة أيضًا إلى إعادة توزيع قدراتها وتطوير منظومات بديلة.

وفي ١٥ أكتوبر، أعلن التحالف بقيادة السعودية تدمير ١٢٧ مستودعًا للأسلحة تابعًا للحوثيين وعدة منشآت إطلاق.

وتندرج هذه العمليات ضمن حملة عسكرية أوسع تستهدف البنية التحتية الصاروخية للجماعة ومواقع تخزين أسلحتها.

وتثير هذه التطورات تساؤلات بشأن حجم المخزون الحوثي المتبقي، وقدرة الجماعة على تعويض خسائرها، ومدى اعتمادها على شبكات التهريب والتجميع المحلي.

ويرى التحقيق أن تطوير صواريخ كروز إضافية، أو تعديل منظومات قائمة، ينسجم مع جهود الحوثيين للحفاظ على قدراتهم على توجيه ضربات بعيدة المدى.

من الحدود السعودية إلى البحر الأحمر: الدلالات الاستراتيجية

تتضح أهمية ما كشفته شيبا إنتليجنس في يوليو ٢٠٢٦ عند النظر إلى الانتشار العسكري الحوثي بوصفه جزءًا من وضع عسكري إقليمي أوسع.

فالمعلومات التي نشرتها المنصة لم تقتصر على صعدة، بل حددت أيضًا مواقع في الحديدة وعلى امتداد الساحل الغربي لليمن، وسط استعدادات تمتد باتجاه البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

ويشير هذا النمط إلى أن القدرات الصاروخية الحوثية تُستخدم في اتجاهات عملياتية متعددة، تشمل تهديدات عابرة للحدود وعمليات تؤثر في طرق الملاحة البحرية.

وتوفر صواريخ كروز بعيدة المدى للجماعة وسائل إضافية لتهديد منشآت تقع بعيدًا عن خطوط القتال النشطة.

وتصبح التداعيات بالغة الخطورة عندما تطال الهجمات بنى تحتية مدنية حيوية، ومنها المطارات الدولية، حيث قد يتعرض المسافرون والعاملون وعمليات النقل الجوي للخطر.

وتُظهر التطورات الأخيرة أن تقييم القدرات الصاروخية الحوثية ينبغي أن يتجاوز عدد الأسلحة التي تمتلكها الجماعة، ليشمل مصادر التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد، وقدرات التجميع والتطوير، والبنية التحتية اللازمة لاستدامة العمليات.

الخلاصة: كشف مبكر وتحقيق في أصول القدرات الصاروخية الحوثية

يحدد التحقيق الحصري الذي أعدّه خبير عسكري لشيبا إنتليجنس سيناريوهين رئيسيين لتطور قدرات الحوثيين في مجال صواريخ كروز: الحصول على منظومات كاملة من مصادر أجنبية، أو تطوير أسلحة قائمة باستخدام مكونات وتقنيات مستوردة وخبرات أجنبية.

ويقدّر الخبير أن الجماعة قد تمتلك صواريخ كروز يتجاوز مداها ١,٦٠٠ كيلومتر، ويعتبر تعديل المنظومات الموجودة بالفعل لدى الحوثيين تفسيرًا محتملًا مهمًا لتطور قدراتهم.

وتوثق تحقيقات الأمم المتحدة والأبحاث الدولية منظومة أوسع للتوريد العسكري، تشمل مكونات وتكنولوجيا أجنبية، وشبكات تهريب وإمداد، وأنشطة تجميع وتطوير داخل اليمن.

ويكتسب كشف شيبا إنتليجنس في ١٢ يوليو ٢٠٢٦ أهمية خاصة لأنه وثّق نشر منصات إطلاق صواريخ كروز شمال دماج بمحافظة صعدة، إلى جانب نقل متخصصين في الصواريخ وفرق دعم إلى المناطق الحدودية، قبل نحو ثلاثة أشهر من الاستخدام المُبلَّغ عنه لصواريخ كروز في هجمات على مطار الملك خالد الدولي.

وبذلك، يجمع التحقيق بين كشف استخباراتي ميداني مبكر لشيبا إنتليجنس، وتقييم عسكري جديد لأصول صواريخ كروز الحوثية، وسجل وثائقي دولي لتهريب الأسلحة والتطور التكنولوجي.

ويظل تحديد الأنواع الدقيقة للصواريخ المستخدمة في هجمات الرياض وتتبّع أصول مكوناتها أمرين محوريين لإثبات العلاقة بين عمليات الانتشار السابقة والتطور اللاحق لقدرات الحوثيين على توجيه ضربات بعيدة المدى.

المصادر والوثائق المرجعية

شيبا إنتليجنس، ١٢ يوليو ٢٠٢٦: تحقيق حصري عن نشر منصات إطلاق صواريخ كروز حوثية قرب الحدود السعودية.

شيبا إنتليجنس، نوفمبر ٢٠٢٣: القدرات الصاروخية للحوثيين في اليمن.

شيبا إنتليجنس، مارس ٢٠٢٤: تحقيق بشأن ادعاءات الحوثيين امتلاك صواريخ فرط صوتية واحتمال مشاركة روسية.

شيبا إنتليجنس، يوليو ٢٠٢٦: تحقيق بشأن شبكات توريد الحوثيين والدور العسكري الإقليمي لإيران.

شيبا إنتليجنس، سبتمبر ٢٠٢٦: تحقيقات بشأن مسارات تهريب الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية ذات المنشأ الإيراني.

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن: التقارير S/2020/326 وS/2022/50 و S/2023/833.

الإحاطات العسكرية للتحالف بقيادة السعودية بشأن الهجمات على مطار الملك خالد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٦.

تحقيقات دولية بشأن شبكات التوريد والتجميع لدى الحوثيين، بما فيها أبحاث «سنتشري إنترناشونال» وتقارير متخصصة لرويترز.



مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties, terrorism, freedoms as well as economic and social issues.